

كتاب في علم المصطلح
للسيد الشريف
للشيخ عبد الرحيم بن
الحسين

٦٠٧

٤٢٩٣٣

٤٢٩٣٣



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ
يَقُولُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
مَنْ رَعَى حَقَّ اللَّهِ وَلَاحِقَ عَلَى امْتِنَانٍ جَلَّ عَنْ أَحَدٍ
شَرِّ صَلَاةٍ وَسَلَامٍ دَائِمٍ عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ ذِي الْمَرَامِ
فَهَذِهِ الْمَقَاصِدُ الْهَمَمَةُ تَوْضِيعُ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ
نَظْمُهَا تَبَصُّرٌ لِلْمَسْئَلِ تَذَكُّرٌ لِلْمُسْتَبْشِرِ وَالْمُسْتَدْرِ
لَحْظَتُهَا فِيهَا أَبْرَارُ الصَّلَاحِ أَجْمَعُ وَرَدُّهَا عَلَى أَهْلِ الْأَرْوَاحِ
فَحَيْثُ جَاءَ الْفِعْلُ وَالضَّمِيرُ لِوَاحِدٍ وَسَمِعَ مُسْتَوْرٍ
كَقَوْلِ أَزْوَاجٍ أَوْ أَطْلَقَتْ لَفْظُ الْإِنْمَاءِ أَوْ لَفْظُ الْإِنْفَاءِ
وَأَنْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ خَوْفُ التَّرْتِيبِ مُسَلِّمٌ مَعَ الْجَارِ وَمَا
وَاللَّهُ أَرْجُو فِي أُمُورِي كُلِّهَا مَغْتَصِمًا بِصِفِّهَا وَرَهْلَهَا
أَمَّا الْحَدِيثُ
وَأَهْلُ هَذَا الشَّانِ يَسْمَوْنَ الْقَوْلَ بِالْمَصْغِفِ وَضَعِيفٍ وَحَسَنٍ

فَالأَوَّلُ

فَالأَوَّلُ الْمُتَعَلُّقُ الْإِسْنَادِي بِتَقْلِيدِ ضَائِبِ الْفَوَازِ
عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا شُدُّوا دَعْلَةً قَادِحَةً فَتَوَدَّى
وَبِالْقَصْرِ وَالضَّعِيفِ قَصْدٌ فِي ظَاهِرِهِ لَا الْقَطْعُ وَالْقَدْرُ
إِنَّمَا كُنَّا عَنْ حُكْمِنَا عَلَى سَنَدٍ بَابَةٍ أَصَحُّ مَطْلَقًا وَقَدْ
خَاصَ بِهِ قَوْمٌ قَصِيلٌ مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ بِأَرْوَاحِ النَّاسِ
مَوْلَاهُ دَاخِرٌ حَيْثُ عَنْهُ يُسْنَدُ الشَّافِعِيُّ قُلْتُ عَنْهُ أَهْلُ
وَجْهٌ مِنْ حَبِيلِ الرَّضَا عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي عَمْرِو بْنِ الْبَرِّ
وَقِيلَ لِيَنَّ الْعَالِدَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ وَأَبْنِ شَابِ عَنْهُ
أَوْ نَابِ بْنِ سَيِّدٍ عَنْ السَّمَاوِيِّ عَنْهُ أَوِ الْغَمَّاسِ عَنْهُ الْفَافِ
الْخَفِيِّ عَنْ أَبِي قَيْسٍ عُلْمُهُ عَنْ أَبِي سَعْدٍ وَهُوَ عَنْهُ
أَصَحُّ كِتَابِ الْحَدِيثِ
أَوَّلُ مَنْ صَنَعَ فِي الْقَصْرِ مُحَمَّدٌ وَخَصَّ بِالْتَّرْجُحِ
وَسَلَّمَ بَعْدَ بَعْضِ الْفَرَنَجِ أَبِي عَلِيٍّ فَصَلُّوا وَادَّوْنُوهُ
وَلَمْ يَغْمَاهُ وَلَكِنْ قَلَّمَا عِنْدَ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ قَدْ كَانَتْ
وَرَدَّ لَكِنْ قَالَ جِيئَ الْبَرُّ لِرَيْفِ الْخَمَةِ لَا الْبَرُّ

تَمَّ

وفيه ما فيه بقول الجعفي أخفاسه عشر ألفي
 وعلمه أراد بالتكرار لها وموقوف وفي البخاري
 أربعة آلاف والتكرار فوق ثلاثة آلاف ذكرها
 الصحيح الزائد على الصحيحين
 وحذر زيادة الصحيح أو شغل صحته أو من ضعفه
 بجمعه أو إيهان الزكي وإبراهيم ركانة
 على شاهد قال ما انفرد به فذاك حسن ما لم يرد
 بعلمه والحق أن يحكم بما يليق والنسبي يداي لما
 المستحرجات

واستخرجوا على الصحيحين عوانة وخوجه واختب
 عزرك الفاظ المتن لها إذ خالف لفظا ومعنى
 وما يريها حكم بصحته فهو مع العلوية زيادة
 والأصل يعني السني من رآه وليت إذا لم يجد
 مرات الصحيح
 وأرفع الصحيح من رآه ثم البخاري ثم ما
 شرطها

شرطها سوى شرط الجعفي فلم يشرط غير ما في
 وعنده الصحيح ليس على شرطنا وقال الجعفي يمكن
 حكم الصحيحين والتعليق
 واقطع بصحة ما قد أشد كذاله وقيل طنا ولدا
 تحقيقهم قد عزاه الثوري وفي الصحيح بعض قد
 ضعف ولما لا سند استبان بخبره فصح أو ردة
 مرفضا فلا بد من يشعر بصحة الأصل كذا
 وإن يكن أول الأسانيد مع صيغة الخبر فليعلم
 ولو لا أخيه أنا الذي لشيخه عزاه قال فكذا
 عنينة كخبر العارفين لا تصح ما خبره المخالف
 نقل الحديث من الكتب المعتبرة
 وأخذت من كتاب القل أو احتجاج حيث سماع قد
 عرض له على أمور بشرط وقال يحيى الثوري مرفضا
 قلت ولا خير استماع نقل سوي مرفضا إجماع
 القسمة الثاني الحسن

وَلَكِنَّ الْعَرَّةَ تَعْرِفُ وَقَدْ اشتهرت رجاله بذلك أخذ
 حمدا وقال الترمذي عالم من الشدة وضع راويها ثم
 يكذب ولم يكن قروا وردك قلت وقد حسن بعض النقاد
 وقيل باضعف قريب يحمل فيه وما يكره واحد حصل
 وقال بان لي باعان النظر ان كنه تبيين كل قوة كثر
 فساووا ذلك كونه ما عللا ولا يكره اوشد وذا شيلا
 والفقهاء كالمستغفاه والعلما المخلصين بقبلة
 وهو باقسام الصحيح لحق حجة وان يكن لا يلحق
 فان يقل حجج الضعيف فقل اذا كان من الموصوف
 رواه يسر حقا بخير يكونه من غيره وجه يذكرو
 وان يكن الكذب اوشدا اذ قوي الضعف فلم يخبروا
 الا ترى المرسلين انما اوارسلوا كما يحى اعتقدا
 والحسن المشهور بالعدالة والصدق راويه اذا اتى له
 طرق اخرى فهو من الطرق صحيحة كمن لو لا اثن
 اثنا بعوا محمد بن عمرو عليه فارلقى الصحيح بحري
 قال ومن بطنية الحسن حتى ابي او ناي في السن

فانه

فانه قال ذكرت فيه ما مع ارقاب او يحكيه
 ونايه وهو شديده قلته وحيث لا فصاح خرجته
 فما به ولا يكره وسكت عليه عند له احسن ثبت
 وانزل رثيد قال الكوفي حقه قد يبلغ الصحة عند حقه
 ولما امر ليغري انما قول ابي داود في كتابي سما
 حيث يقول حمله الصحيح فوجد عندنا لك والنبلا
 فاحتاج ان يتر في الاستناد الى يزيد بن اي زياد
 وخوجه وان يكن ذلك سبق قد فانه اذ كان الصد
 مل لا تقى على كتاب سما ياتق عليه بالتحكم
 والبغوي لا قسم الصا الى الصالح والجار خالفا
 ان اللسان ما روه في التبر رة عليه اذ بها غير الحسن
 كان ابو داود داودي انه يزويه والضعيف حيث لا
 في الباب غيره فذلك غدة من راوي قوي قاله ابن مينة
 والنسائي يخرج من مجموعا عليه تركا مذهب يسع
 ومن عليها الحسن الصالحا فقد اتى شاملا صريحا

ق

يحد

وَدَوَّغَانِي رُشْدَةً مَاجِعًا عَلَى الْمَسَائِدِ قَدَعِي الْخَلَا
 كَسْنَدَ الطَّيَالِسِي أَحَدًا وَعُدَّةٌ لِلدَّارِ عِنْدَ اثْنَيْ عَشَرَ
 وَالْحِكْمَةُ لِلْإِسْنَادِ بِالصَّحَّةِ بِالْحُسْنِ دُونَ الْحُكْمِ لِلتَّزْيِينِ
 وَأَقْبَلَهُ أَنْ أُلْقِيَهُ فِي الْقُرْآنِ وَلَمْ يَعْجَبْهُ بَصْعَتُهُ يَتَقَدَّرُ
 أَسْتَشْكِلُ الْحُسْنَ الْعَجْزِي مِمَّنْ فَإِنْ لَقِيتُ بِهِ فَقُلْتُ مِثْلُ
 بِهِ الضَّعِيفُ أَزِيدُ مَا عَمِلَ سَدَّهُ فَيَكْفُرُ فَرَدُّ وَصْفِ
 وَلَا يَنْفِي الْفَقْرُ فِي الْمَقْتِرَاجِ أَوْ انْفِرَادُ الْحُسْنِ ذَوَا الصُّطُوحِ
 وَإِنْ يَكُنْ حَسَنٌ فَلَيْسَ بِمُتَعَلِّقٍ كُلُّ حَسَنٍ لَا يَتَعَلَّقُ
 وَأَوْرَدَ مَا مَخْرُجٌ مِنْ أَفْرَادٍ حَيْثُ اشْتَرَطْنَا غَيْرَ الْمُسْنَدِ

القسم الثالث الضعيف

أَمَّا الضَّعِيفُ فَمَنْ لَمْ يَتْلُجْ سُرَّةَ الْحُسْنِ فِي الْبَسْطِ بِنِ
 قَفَاقَةٍ شَرْطُ قَبُولِ قِسْمٍ وَاشْتِبَاهٍ فَنَمَّ غَيْرُهُ وَنَمَّوْا
 سِوَاهُمَا ثَلَاثٌ وَهَكَذَا وَعَدْلُ شَرْطٍ غَيْرِ مُبْتَدَأٍ وَفَذَا
 تَتَمَّ سِوَاهُمَا ثَلَاثٌ وَهَكَذَا وَنَمَّ غَيْرُهُ وَفَذَا تَتَمَّ
 وَعُدَّةُ الْبَسْطِ فِيمَا أَرَى لِبَسْطَةٍ وَأَزِيدُ نَوْعًا

وَسَمَّ مَرْفُوعًا مَصَافًا لِلْبَسْطِ وَاشْتَرَطَ الْخَطِيبُ رَفْعَ الصَّاحِبِ
 دَسْرًا يُقَابِلُهُ بِذِي الْمَرْسَالِ فَقَدَعْنِي بِذَلِكَ ذَا الْبَسْطِ

المستند

وَالْمُسْتَدُّ الرُّفُوعُ أَوْ مَا قَدَّرَ لَوْ مَعَ وَقْفٍ وَهَذَا يُقْبَلُ
 وَالثَّالِثُ الرُّفُوعُ الْوَصْلُ مَعًا شَرْطُ بِهِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ قَطْعًا
 الْمُتَّصِلُ وَالْمَوْصُولُ
 وَإِنْ تَصَلَّ سِتْرٌ يَشْتَقُونَ قِسْمَهُ مُتَّصِلًا بِمَوْصُولٍ
 سِوَا الْوَقُوفِ وَالرُّفُوعِ وَلَمْ يَزِدْ أَلَّا يَدْخُلِ الْقَطْعُ

الموقوف

وَسَمَّ بِالْمَوْقُوفِ مَا قَصَرَتْهُ بِصَاحِبٍ وَصَلَتْ أَوْ قَطَعَتْهُ
 وَبَعْضُ أَهْلِ الْفِقْهِ سَمَّاهُ الْأَثَرُ وَإِنْ تَقَفَ بغيرِهِ قَيَّدَتْ بِز

المقطوع

وَسَمَّ بِالْمُقْطَعِ قَوْلَ الشَّاعِرِ وَبَعْلُهِ وَقَدَّرَ أَيْ الشَّاعِرِ
 تَعْبِيرُهُ بِهِ عَنِ الْمُقْطَعِ قُلْتُ وَعَلَيْهِ أَمْطَلُحُ الْبَرْدَ ع

فروع

قَوْلُ الصَّاحِبِ فِي رِجَالِ السَّنَةِ أَوْ لَوْ أَمَرْنَا حُكْمَهُ أَلْفَ وَلَوْ

بعد النبي قاله بأعصر على الصحيح وهو قول الأكثر
 وقوله كذا تركان كان مع عصر النبي من قبل ما دفع
 وقيل لا إلا فلا كذا له والخطيب قلت لكن جعله
 مرفوعا إلى الأكر والرازي ابن الخطيب وهو القوي
 لكن حديث كان باب المصنف يفرع بالأكثر مما وقع
 حكما له في الأكبر والخطيب والرفع عند الشيخ وهو
 وعدنا فسر الصحابي رفعنا لمجول على المناسبات
 وقوله مرفوعة يبلغ به رواية يمينه رفع فأنبأه
 وإن قيل عن تابع مرفوع قلت من أكتفه عنه نقلوا
 فصح رفعه وذكره الخصال نحو ما بينه للغزالي
 وما أتى عن صاحب حيث لا يقال رأيا حكمه الرفع على
 ما قاله في المحصول يجوز أني فلما كثر الرفع لهذا الحديث
 وما رواه عن أبي هريرة محمد وعنه أهل البصرة
 كثر قال بعد ما خطب روى به الرفع وهذا عجيب
 المرفوع تابع على المشهور مرفوعا وقوله بالأكبر

أو سقط راوونه ذاقول والأول أكثر في استعمال
 وأصح ما لك كذا النجاشي وتابوهم عليه وذابوا
 ورواه جماعة من الثقات الجليل بالتأليف إلا أن
 وصاحب التمهيد عنهم نقله ومنه صدر الكتاب في
 لكن إذا صح لنا أخرجه منسندا أو مرفوعا
 من ثلثين روي عن رجال الأول نقله ذلك الشيخ
 والشاذي بالكبار في رواية ومن روى عن الثقات أنه
 ومن إذا شارك أهل الخط وأفقهم لا ينقص فقط
 فإن قيل فالمستند المعتمد فقل دليلان به يعضد
 وسموا منقطعاً عن رجل وفي الأصول بعنه المرفوع
 أما الذي أرسله الصحابي فحكمه الوصول على الصواب

نقص

المقطع والمفضل

وهم بالمقطع الذي سقط قبل الصحابي به أو فقط
 وقيل ما لم يتصل ذقا لا بآلة لا أقرب لا استعمالا
 والمفضل التامة منه أثنان فضاء ومنه قسم ثان
 حذف النبي والصحابة تبعاً ودفعاً منه على من تبع
 العتقة

وَمَحْيَا وَضَلَّ عَنْكُمْ سَلَامٌ مِنْ دَلْسَةِ رَاوِيهِ وَالْبَقَاعِ
وَبَعْضُهُمْ كَيْدُ الْإِنَّمَا وَمِنْهُمْ لَمْ يَشْرُطْ أَجْنَاسًا
لَكِنْ تَعَاَصَرُوا قِيلَ يَشْتَرُطُ هُوَ كَتَابَةٌ وَبَعْضُهُمْ شَرُطُ
مَعْرُوفَةُ الرَّاوِي الْأَنْزَعَةُ وَقِيلَ كَلَّا مَا أَنَا نَامَنُ ه
مَنْقَطَحٌ حَتَّى يَسِينِ الْوَضَلُ وَحُكْمُكُمْ عَنْ فَالْحُلِ
سَوَوْا لِلْقَطْعِ فِي الْبَرْدِيِّ حَتَّى يَسِينِ الْوَضَلُ فِي الْقَرْيَةِ
فَالْإِسْلَامُ رَاوِي بَنِي شَيْبَةَ كَذَلِكَ وَلَمْ يَصُوبْ صَوْبَهُ
ثَلَاثُ الصُّوَابِ أَنْ مَرَّ رَدَا رَدَاهُ بِالشَّرْطِ الَّذِي تَعَدَّى
يُجَالِسُهُ بِالْوَضَلِ كَيْفَا مَرَّوِي يَقَالُ أَرْعَنَ أَوْ بَانَ فَسَوِي
وَنَاحِلَ عَنْ أَحْمَدَ وَجَسِي وَقَوْلُ يَغُوبُ عَلَى ذَا اسْتَرْ
وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي ذَا الرِّجَالَةِ وَقَوْلُ يَوْصِلُ بَيْنَ
تَعَارُضِ الْوَضَلِ وَالْإِسْمَالِ أَوْ أَرْفَعُ وَالْوَقْفُ
رَأَيْكُمْ يَوْصِلُ ثِقَةً فِي الْأَطْلَسِ وَقِيلَ رِاسَةُ الْأَكْثَرِ
وَلَيْتَ الْأَوَّلُ لِلتَّظَاهَرِ أَنْ يَكُونُوا وَقَضَى الْبُخَارِي
يَوْصِلُ لَابْنِ كَاهِلِ الْبُخَارِي مَعْلُومٌ مِنْ أَسْلَمَةَ كَالْحَيْلِ
وَقِيلَ الْكُثْرُ وَقِيلَ اخْفَظْ نَشْرًا إِنْ سَالَ عَدْلٌ يَحْفَظْ

يقدم

يَقْدَحُ فِي أَعْلَى الْوَأَصِلِ إِذْ مَسْتَدِيرٌ عَلَى الْأَمْحِ وَكَذَا
أَنْ الْأَمْحَ الْحُكْمَ لِلزَّعْفِ وَلَوْ مِنْ وَاحِدٍ فِي ذَا كَمَا حَلُّوا

التدليس

التدليس لا سناد لكن يظن حديثه ويرتفع عن دان
وقال يومهم ألقاها وأختلف في أهله فالرد مطلقا
والكثرون قبلونا صرحا ثقاتهم بوضله وصحاحا
وفي الصحيح عدة كالأشعث وشيخ بعده وفدليس
ودنه شقة ذو الرئوس ودنه التدليس الشيخ
أن يصف الشيخ بما لا يعرف به وذا بمقصد يختلف
فشره للضعف واستغفلا وكأخطيب يومهم ثقاتا
والشافعي أثبتة بمسرة قلت دشرها الخوالتشوة

الشكاف

وذا الشكاف وذا ما يقال في الثقة فيه الملافات الشافعي حقه
والماكر الخلداني فيه ما اشترط والخيل على مفرد الراوي ثقة
وذا ما قال لا يفرد الثقة كالتبني عن بيع الوطء والعبه

وقوله سلم روى الزهري بتعين فردا كلها في
 واختار في المعاني من يقرئ من ضبط ففردة حسن
 أدلج الصبغ ففرد عنه فما شذ فافرحه ورد
 المنكر

والمنكر أفرد ذلك البردي أطلق القول في التخرج
 اجزا تفصيل لذي الشدة فهو معناه كذا الشدة
 فوكلوا العلم بالتمثيل وما لك سمي انتمال ففرد
 ففرد ففرد ففرد ففرد ففرد ففرد ففرد ففرد
 الاغنياء والنباتات والشواهد
 الاغنياء رتبة الحديث كل شارك راوية فيما حمل
 عن شيخه فان كان ثوبك معتبر به فتابع وان
 شورك شيخه تفوق ففرد وقد يسمى شاهدا اشرادا
 متزا معناه اي فالشاهد والمخلاف عن كل ما معار
 مثاله لو اخذوا ما جيا فلفظة الدباغ ما اتى بها
 عن عمر ولا ابن عيينة ولا يورج عمرو في الدباغ ففرد
 ففرد ففرد ففرد ففرد ففرد ففرد ففرد ففرد

ريادات الشقا

وافل ريات الشقا منهم ومن سواه فعليه العقم
 وقيل لا وقيل لا منهم وقد سمى الشيخ فقالا التفر
 دون الشقا لغة خالفهم فيه صرحا ففرد ففرد
 ازلتمخا لقا فاقبله ففرد ففرد ففرد ففرد
 اذنا لظلالا ففرد ففرد ففرد ففرد ففرد
 فالشافعي واخذ اخفا بدا فالوصل والرسالة اخذا
 لكن في الرسالة اخفا ففرد ففرد ففرد ففرد
 هذا قبول الوصل اذ فيه في المخرج علم رايه المقتضي

الافراد

الفرد ففرد ففرد ففرد ففرد ففرد ففرد ففرد
 والفرد بالنسبة ما ففرد ففرد ففرد ففرد
 او عن فلان ففرد ففرد ففرد ففرد ففرد
 لم يرد ففرد ففرد ففرد ففرد ففرد ففرد
 فان يريدا واحدا من اهلها ففرد ففرد ففرد
 وليس في اقرابه النسبية ضعفها من ففرد ففرد

لكن اذا قيد ذلك بالثقة فحكمه يقرب مما اطلقه

المُعَلَّل

وسمى ما يعلل مستنوك معللا ولا تقل معلل
وفي عبارة عن ابي طرقت فيها غموض وكفا اثر
تدرايا في الاقوال والتفهم مع قراير نظير مقتدي
جهنمها الى الاطلاق على نقوب ارسالها قد رما
او وقفها يرفع ائمنه في غيره او وهم را هم كل
ظرفا مضي او وقف فالحجما مع كونه ظاهرة ان سلكا
وهي تحي غالبا في السند تقدم في المتن يفتح سند
او وقف رفوع وقد لا تفتح كالسبعان بالخار صرحوا
بوضعه على بن عبيد الله عبد الله حين نقل
دعاه التبرك في النبلة اذ نظر رويها فنقله
ومع ان السبا يقول لا احفظ فيه شيئا حين سلا
وكثير التعليل بالارسال للوضوح ان يقول اتصال
وقد يعملون بكل قدح فسوق وعقلية وبنوع خرج

ونهم من يعلق اسم العلة لغير قايح كوصف ثقة
يقول معلول صحيح كالذي يقول صحيح شدوذ اختدي
والشيخ سمي الترمذ علة فان يرد في عمل فاحج لة

المضطرب

ضطرب الحديث ساقط وردا مختلفا من واحد فارتد
في متن اذ في سند ان اتفق فيه شادي مختلفا ان
بعض اجوه لم يكن مضطربا والحكم المزاج مختلفا وجبا
كالخط الشتر حمر الخلق والاضطراب موجب للضعف

المدرج

المدرج للمحق اخر الحيز من قول را وما لا فضل ظهر
نحو اقلت الشهد وصل ذلك رهير طابن و بان نقل
قلت ومنه مدرج قبل قلب كاسبعوا الوضوء ويل للغب
ومنه جمع ما في كل طرف منه باسناد بواحد سلف
كوايل في صفة الصلاة قد ادرج شرحهم وما اخذ
ومنه ان يدرج بعض سند في غيره مع اختلاف السند

نحوه تناقضوا في منتهى لا يتابعوا مدح قد يقبل
من من لا تحسوا اذ رجه ابن ابي ريم اذا اخرج
ومنه من عن جماعة ورد وبعضهم خالف بعضا في السند
فيجمع الكل باسناد ذكر اكثر من اي الدنس اعظم الخبر
فان عمرا عند واصل فقط بين شقيق وابن سعد سقط
وراد الاعتراك من عند لا ذراج لها مخطور

الموضوع

شتر الضعيف الخبر الموضوع الكذب المختلق الموضوع
وكيف كان لم يخبر وادركه لمن علم ما لم يبين اسمه
والاكثر الجامع فيه اذ خرج لمطلق الضعيف عن ابا الفرج
والواصفون للحديث الضرب اخرهم قوم لم يقدسوا
قد وضعوها حسنة فقبلت منهم ركونا لهم ونقلت
فقيض الله لها نقادها فبينوا ينقدونهم فسادها
نحو ابي عظمة اذ راي الوري رعا ما ذا عن القرآن فاقرا
لهم حديثا في فضل السور عن ابن عباس فيمنس ابكر

كذا الحديث نقل ابي اعترق راديه بالوضع وليس اقترق
وكل من اودعه كتابه كالأحد في تحط صوابه
وجوز الوضع على التريب قوم ابن كرام وفي التريب
والواصفون بعضهم قد مر عند نفسه وبعض وضعوا
كلام بعض الحكماء في السند ومنه نوع وضعه لم يقصد
لنحو حديث ثابت بن كثر صلاته الحديث ومله سر
ويعرف في الوضع بالاقراء وما تر لم تزلته ورثما
يعرف بالركة تلك اشكل الشحي القطع بالوضع على
ما اعترف الواضع اذ قد يكتفى بلى ردة وعنه نقر

المقلوب

وقسموا المقلوبين الى ما كان مشهورا برأيه
لواحد نظيره في رعا فيه للاغراب اذا استغرابا
ومنه قلت سند لمن نحو احتجاج امام الفقيه
في رواية لما اتى بغدادا فردها وجود الاسناد اذا
وكل ما لم تقصد الرواة نحو اذا ائمت الصلاة

حَدَّثَهُ فِي مَجْلِسِ الْبَنَانِي حُجَّاجُ أَغْنِي عَنْ أَبِي عَمَّانٍ
قَطْنَهُ عَنْ ثَابِتٍ جَرِيرٍ بَيْنَهُ حُمَادُ الصَّرِيرِ

نَدْبِهَا

وَأَنْ تَجِدَ مَتْنًا مَعْنِيًا لَسَدَ قَلْبٍ ضَعِيفٍ أَوْ مَذَاقًا قَصِيدٍ
وَلَا تَضَعُفَ سَطْرًا قَائِمًا عَلَى الطَّرِيقِ إِذْ لَعَلَّ جَاءَ
بِسَدِّ نَجْوٍ بَلْ يَقِفُ ذَلِكَ عَلَى حُكْمٍ أَمَامَ رِصْفٍ
بَيِّنٍ ضَعْفِهِ فَإِنْ أَطْلَقَهُ فَالْشَّيْءُ بَعْدَهُ حَقَّقَهُ
وَأَنْ تَرُدَّ نَقْلًا لَوَاهِ أَوْ لَمْ يَشْكُ فِيهِ لَا بِإِسْنَادِهَا
فَإِنْ يَتَمَرَّضُ كَيْفَ رَوَى فَلْيُزِمْ بِنَقْلِ مَا مَعَهُ كَقَالَ فَاغْلِ
وَسَمَّاءُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ رَوَى مِنْ غَيْرِ ثَلَاثِينَ لَضَعِيفٍ
بَيِّنَاتُهُ فِي الْحُكْمِ وَالْعُقَايِدِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِ وَاحِدٍ

مَعْرِفَةٍ مِنْ تَقْبِيلِ رِوَايَتِهِ وَمَنْ تَرَدَّدَ

أَجْمَعُ جَهْلُ رِوَايَةِ الْأَشْرَارِ وَالْبَقِيَّةُ فِي قَبُولِ نَاقِلِ الْغَبَرِ
بِأَنْ يَكُونَ صَاطِبًا مَعْدَلًا أَيْ يَقِظًا وَلَمْ يَكُنْ مُغْفَلًا

يَحْفَظُ إِنْ حَدَّثَ حَفَظًا يَحْوِي كِتَابَهُ إِنْ كَانَ مِنْهُ يَرَوِي
تَعْلِيمًا فِي اللَّفْظِ مِنْ أَحَالِهِ إِنْ يَرُدُّ بِالْمَعْنَى فِي الْعَدَالَةِ
بِأَنْ يَكُونَ سَلَامًا ذَا عَقْلٍ قَدْ بَلَغَ الْحُلُمَ سَلِمَ الْفَعْلُ
مِنْ فُسْقٍ أَوْ خَدَمَ مَرْوَةَ وَنَزَّاهُ عَدْلًا لَنْ تَعْدَلَ يَوْمَئِذٍ
وَتُحْجِ الْأَكْبَادُ هُمْ بِالْوَاحِدِ جَوْحًا وَتَعْدِلُ لَا خِلَافًا لَتَاهِدِ
وَصَحَّحُوا اسْتِغْنَاءَ ذِي الشَّهَرَةِ تَرْكِيَةً كَمَا لَمْ يَجْمَعْ التَّنْزِيلُ
وَلَا يَرَى عَبْدُ الْبَرِّ كُلُّ مَنْ عَنِ بَحْلِهِ الْعِلْمُ وَلَمْ يَوْمَنْ
فَإِنَّهُ عَدْلٌ يَقُولُ الْمُصْطَفَى حَيْلُ عَذَابِ الْعِلْمِ لَكِنْ خَوْفًا
وَصَحَّحُوا قَبُولَ تَعْدِيلِ بِلَا ذِكْرِ لَسَابِيكِهِ أَنْ تَشْكَلَ
وَمَنْ يُوَافِقُ غَالِبًا ذَا الضَّبْطِ صَاطِبًا أَوْ نَادِرًا فَحُجْلِي
وَلَمْ يَرَوْا قَبُولَ جُحْجُجِهَا لِلْخَلْفِ فِي أَنْسَابِهِ وَرَدَّهَا
أَسْتَفْسِرُ الْحَرْجَ فَلَمْ يَنْدَخْ كَمَا فَتَرَهُ شَعْبُهُ بِالْمَرْفُوعِ
هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ حِفَظُ الْأَثَرِ كَشَيْءٍ الصَّحِيحِ مَعْقُولٍ
فَإِنْ يَقُولُ قَدْ بَيَّنَّ مِنْ جُحْجُجِ كَذَا إِذَا قَالُوا لَمْ يَنْبَغِ

فانهم افاضل الشيخ قد اجابا ان يحبه الوقف اذ اشترابا
حيث بين بحته قبوله كمن اولوا الصبح خرجوا له
ففي الجاري احتجوا عليه مع ابن هرون وغير رجة
واحد مسلم ومن وضعه نحو سويدا يخرج ما التقي
قلت وقد قال ابو العباس واختاره تكملة الغراني
وابن الخطيب ان يحكم بما اطلقت عليه بالنسب
وقد يروى بالروح وقيل ان ظهر من عدل اكثر من العترة
ومهم التعديل ليس يكفي به الخليفة والفقير الصغير
وقيل يكفي نحو ان يقال لا حد في الثقة بل لو قال
جميع اشياحي ثقة ولم اسم لا يقبل من قد اقيم
وبعض من حقق لم يرد من عالم في حق من قلده
ولم يروا فيه اذ عمله على وفاق المتن في جملة
وليس تعديلا على الصحة رواية العدل على التعديل
واختلفوا هل قيل الجمل وهو على ثلاثة مجعوك

مجهول عين سزله راو فقط وردة اكثر والقسم الوسط
مجهول حال باطن وظاهر وحكمة الرد لدى الماهر
والثالث المجهول للعدالة في باطن فقط فقد رأي له
حجة في الحكم بغير مع ما قبله منهم سليم فقط
به وقال الشيخ ان العلاء يشبه الله على ادعلا
في كتب الحديث اشهرت حرة بعض من لها قدرت
في باطن الامر وبعض يشهر ذا القسم مستورا وفيه نظر
والخلف في مبدع ما كفرا قيل رد مطلقا واستكرا
وقيل بل اذ استعمل الدنيا بضرة مذهب له ونسبا
للشاذلي اذ يقول اقبل من غير مخطئة ما نقلوا
والا كتر دن دراهم الا عدلا ردوا دعائهم فقط اقل
فيه ابن حبان اتفاقا وروفا عن اهل يدعي في الصحيح ما دعوا
وللمحمدي والامام احمد بان من الكذب نعمدا
أي في الحديث لم يعد نقله لان ثبت والصير في مثله

وَأُظْلِمَ الْكُذِبَ وَزَادَ مِنْ ضَعْفٍ نَقْلًا لَمْ يَقُوعِدَانِ
رَأْسُ كَالشَّاهِدِ وَالْتِغَايِ أَبُو الطَّظْفَرِ رَوَى فِي الْجَانِي
بِكُذِبٍ فِي خَيْرِ اسْقَاطِ مَا لَهُ مِنَ الْحَدِيثِ قَدْ تَقَدَّمَ
مِنْ رَوَيْ عَنْ ثِقَةٍ تَكْذِبُهُ تَقَدَّمَ رِضًا وَلَكِنْ كَذِبُهُ
لَا تُثَبِّتُ بِقَوْلِ شَيْخِهِ قَدْ كَذِبَهُ الْآخَرُ وَارْتَدَّ بِمَا حُدِّثَ
فَإِنْ يَرُدُّهُ بِلَا أَذْكَرَ أَوْ مَا يَقْتَضِي سَيِّئَةً فَقَدْ رَأَى
الْحُكْمَ لِلدَّاعِي عِنْدَ الْعَظَمِ وَحُكِيَ الْإِسْقَاطُ عَنْ بَعْضِهِمْ
كَقِصَّةِ الشَّاهِدِ وَالْمِيرَادِ لِسَيِّئِهِ سُبَيْلُ الَّذِي أَخَذَ
عَنْهُ وَكَانَ بَعْدَ عَنْ شَيْخِهِ عَنْ نَفْسِهِ يَرْوِيهِ لَنْ يُصْبِحَ
وَالشَّاهِدُ فِي مَنْ عِنْدَ الْكَلَمِ يَرْوِي عَنْ الْحَيِّ حُجُوفَاتِهِمْ
وَمَنْ رَوَى بِأَجْرَةٍ لَمْ يُقْبَلْ اسْتِخَارَ وَالرَّارِي وَالْبَازِلُ
وَهُوَ شَيْئُهُ أَجْرَةُ الْفَرَانِ يَحْتَرَمُ مِنْ مَرْوَةِ الْإِنْسَانِ
لَكِنْ أَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ أَخَذَ دَعْوَهُ تَرْجُصًا فَإِنْ بَدَأَ
شُكْلَاهُ لِكُلِّ سَاجِرٍ أَرَقَا أَفْزَاهُ الشَّيْخُ أَبُو نَحَّاسٍ
وَرَدَّ دَسَائِلَ فِي الْحَمْلِ كَالْحُكْمِ وَالْأَدَا كَالْمَنْ أَصْلُ

أَوْقَلِ

أَوْقَلِ التَّلْفِينِ وَتَمَاضِيًا بِالنُّكُولِ كَثْرَةُ أَوْعُوفَا
بِكَثْرَةِ الشُّهُورِ وَاحْتِثَانِ أَصْلِ هَجٍّ فَهَوَّزَ قَمَرَانِ
بَيْنَ لَهُ غَلَطُهُ فَمَاجِجَ سَقَطَ عَنْهُ حَدِيثُهُ جَمْعُ
لَا الْحَدِيثِي عَنْ أَبِي خَيْثَمٍ وَالْبَارِكُ رَأَى فِي الْعَمَلِ
قَالَ وَفِيهِ تَطَرُّعٌ إِذَا كَانَ عِبَادَاتُهُ مَا يَكْرَهُ دَا
وَأَعْرَضُوا فِي هَذِهِ الْأَمْرِ عَنْ اجْتِمَاعِ هَذِهِ الْأُمُورِ
لَعَنَ مَا بَلَّغَنِي بِالْعَاقِلِ السَّيِّئِ الْبَالِغِ غَيْرِ الْفَاعِلِ
لِلْفَسْقِ طَائِفَةً فِي الْأَعْمَالِ ثَبَّتَ مَا رَوَى عَنْهُ وَمَنْ
وَأَنَّهُ يَرْوِي عَنْ أَصْلٍ وَأَقْبَلَ لِأَصْلِ شَيْخِهِ كَمَا قَدْ سَبَقَ
لِيُجَوِّدَ الْبَيْهَقِي فَلَقَدْ أَلِ السَّاعِ لِتَسْلُسِلِ السَّنَدِ

مَرَاتِ التَّعْدِيلِ

وَالْمَجْرُحِ وَالتَّعْدِيلِ قَدْ مَدَّهُ أَبُو بَكْرٍ إِذْ رَتَبَهُ
وَالشَّيْخُ رَأَى فِيهَا وَرَدَّ مَا بَيْنَ كَلَامِ أَهْلِهِ وَجَبَتْ
فَارْتَعِ التَّعْدِيلَ بِكَرَّةٍ كَثْفَةً ثَبَّتَ وَوَأَعَدَّتْ
تَرْبِيَةً ثِقَةً أَدَبَتْ أَوْ مَتَّقَتْ أَوْ حُجَّةً أَوْ إِعْزَا

الحفظ أو ضبط الحديث بل ليس به بأس صدوق أصل
بذلك ما مؤرخا وأولا حمله الصدوق لا والله
الصدق بما هو كذلك أو وسطا أو نحو فقط
وصالح الحديث أو مقاربة جيدة حسنة مقاربة
صونج صدوقا والله أن يؤيد أن ليس به بأس عمدا
وأن معنى قالين أقول لا بأس به فتقنه ونقلا
أن ابن مهدي الجبزي ثقة كان أبو حنيفة بل
كان صدوقا غير ما مؤنا الثقة الثوري لو تعلموا
وإنما وصفه الصدوق من متعاقب صالح الحديث إذ ليس

مراتب التخرج

وأما التخرج فلهذا ينبغي يكتب وصاع ورجال
وبعد ما يتم بالكذب وما يظن ما لك فأجنب
وذا من تركه أو فيه نظر وسكتوا عنه به لا يعتبر
وليس بالثقة ثم ردا حديثه كذا ضعيف جدا
وإن غيره وهم قد طروا حديثه وأمر مطروح

ليس بشيء لا يباوينا ثم تضعيف كذا إن جيبا
بني الحديث أو مقاربة وإياه وضعفه لا يخرج به
وبعد ما في مقال ضعف وفيه ضعف شك وتقرن
ليس بذلك بالمعنى القوي بحجة بقية بالمعنى
للضعف ما هو في خلفه وفيه كذا استحق حفظ ليس
تكملا في ذلك من ذكر من بعد شيء حديثه أغبر
متى يصح تحمل الحديث أو يستحب

رقلوا من سلم عملا في كونه كذا أصح محلا
ثم روي بعد ذلك ومع قوم هذا ردة كالسطين مع
أخا أهل العلم للصبيان ثم قبولهم ما حدثوا بعد العلم
وطالب الحديث في العشرين عند الزبيري أحب حين
وقد الذي عليه أهل الكوفة والعشيرة البصرة كالمالوفة
وفي الثلاثين لأهل الشام وينبغي تقييده بالفهم
فكتبه بال ضبط والسمع حيث يصح فيه من راجع

فَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَشَرُّ الْحَمْدِ قَصَّةٌ مَخْمُودَةٌ وَعَقْلُ الْحَمْدِ
وَهُوَ ابْنُ حَمْدٍ ذُو قِيلٍ أَرْبَعَةٍ وَلَيْسَ فِيهِ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ
بِلِ الصَّوَابِ قَهْمَةُ الْإِطَابِ صَمِيمًا وَرَدُّهُ لِلْوَابِ
وَقِيلَ لَا يَرْحَلُ فَرَجُلٍ قَالَ لِحَمْدٍ عَشْرَةَ التَّحْمَلِ
يُجْزَى لَا فِي دَوْحًا فَعَلَطَهُ قَالَ إِذَا عَقَلَهُ وَضَبَطَهُ
وَقِيلَ مِنْ بَيْنِ الْهَامِ وَالْبَمْرِ فَرَقَ سَمْعٌ وَمَنْ لَا فَخْزَ
قَالَهُ الْحَالُ وَابْنُ الْقَمَرِيِّ سَمِعَ لَا بَيْنَ أَرْبَعٍ ذِي ذَكَرٍ
أَقَامَ التَّحْمَلِ وَأَوَّلَهَا سَمَاعُ لَفْظِ الشَّيْخِ
أَعْلَا وَجْهَ الْأَصْحَفِ الْعَظْمِ وَهِيَ تَأَنُّ لَفْظِ شَيْخٍ قَاتِلِ
كِتَابًا أَوْ حِفْظًا وَقَدْ تَدُنَّا سَمِعْتُ إِذَا خَبَرْنَا أَسْبَابًا
وَقَدْ تَرَى الْخَبِيرَ أَنْ يَقُولَ سَمِعْتُ أَنْ لَا يَقِيلُ التَّأْوِيلَ
رَبْعَةً مَا حَدَّثَنَا حَدَّثَنِي وَبَعْدَ الْخَبَرِ الْخَبَرِ فِي
وَهُوَ كَثِيرٌ وَيُرِيدُ أَنْ سَمِعَهُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مَا قَدْ حَمَلَهُ
بِزَلْفِ شَيْخِهِ وَبَعْدَهُ لَا آتَانَا نَابِتَانَا وَقِيلَ لَا

وَقَوْلُهُ قَالَ لَنَا وَحُومًا كَقَوْلِهِ حَدَّثَنَا لَكُمَا
الْعَالِيَانِ سَمِعْنَا مَا مَذْكُورٌ وَدَرَجَاتٍ قَالَ بِلَا تَجَارِزَةٍ
وَهُوَ عَلَى التَّوَالُفِ أَرْبَعَةُ لَيْلٍ لَا سَمَاعٍ مِنْ عَرَفَةٍ فِي الْمَعْنَى
أَنْ لَا يَقُولَ ذَا الْغَيْرِ سَمِعْتُ مِنْهُ كَمَا جَاءَ وَلَكِنْ يَسْتَعِ
عَمُومَةً عِنْدَ الْمُطَّلِبِ وَفَعَلَ ذَلِكَ عَلَى الَّذِي يَذْكُرُ الْوَضَائِعَ
الثَّانِي الْقِسْمَةُ عَلَى الشَّيْخِ

ثُمَّ الْمَرْأَةُ الَّتِي يَفْتَحُهَا مَعْظَمُهَا عَرَضًا سَوِيًّا فَرَأَاهَا
مِنْ حِفْظِ أَزْكَى أَيْ رَمَقًا وَالشَّيْخُ حَافِظٌ لِمَا عَرَضَتْهَا
أَوْ لَا وَلَكِنْ أَصْلُهُ مَسْبُوكَةٌ بِفَيْسِهِ أَرْبَعَةٌ مَسْبُوكَةٌ
فَلَيْتَ كَذَا أَرْبَعَةٌ مَسْبُوكَةٌ مَحْفُظَةٌ سَمِعَ سَمَاعًا فَاسْتَعِ
وَاجْعَلُوا الْخَدَائِعَ رَدًّا نَقَلَ الْخَلَاءُ وَبِهِمَا أَعْدَادًا
وَالْخَلْفُ يَتَوَلَّى مَلِكًا شَارِكًا أَوْ دُونَهُ أَوْ قُوَّةً مُتَدَلِّيًا
عَنْ مَالِكٍ وَصَحْبِهِ وَمُعْتَمِدٌ كُوفَةٌ وَالْجَاهُ أَفْضَلُ الْخَيْرِ
مَعَ التَّخَارِيصِ هَامِشِيَانِ وَابْنُ أَبِي دِينَ شَيْخِ سَمِعَ الشَّيْخَانِ

قد ربح الفرض وكنه المح
 ونحوه وابنه ثرك اذ فرج مع دانا منع شمر غير
 يلمع في اذلي مقيدا فداة عليه حتى شدا
 انشدنا فداة عليه لا سمعت لكن نعمتم فادلا
 ومظن الحديث والاحبار سعة احمد ودا الفقدار
 والسياتي والتميمي يحيى وابن المبارك الحميد اسفا
 وذهب الزهري والقطان وبالك دبعة سفيان
 ومقطر الكوفي والحجاز مع البخاري الى الحوار
 وابن جريج وكذا الادري مع ابن زعب والامام الشافعي
 وسلم زجل اهل الشرق قد جوزوا اخرنا للفرق
 وقد عراه صاحب الامام للشمسي بن غير ما خلا في
 والاكثيرين وهو الذي انتصر مصطلحا لاجله لاهل التور
 وبعض من قال به اعدا فداة الصبح حتى عادا
 في كل من قال به اخبر كما اذ كان قال اذ لا حدثنا

قلت وارايت الذين اشترطوا اعادة الاشياء ومنشط

تقريعات

واختلفوا ان اسكن المصلطا والشيخ لا يحفظنا فخرنا
 فيقص نظر الاصول بطله واكثر الحديث بطله
 واختاره الشيخ فاذ لم يعمد مسكه فذلك الناع و
 واختلفوا ان اسكن الشيوخ لم يقر لعطافه المظفر
 وهو الصبح ما يوافي ومنع بعض اهل الظاهر منه وفتح
 به ابو الغضنم الرازي ثم ابوا سخا في الشرازي
 كذا التوضي وقال يمسك به فالفاظ الاداء المذك
 والما كثر اختار الذي قد عهدا عليه اكثر الشيخ في الاداء
 حديثي في اللفظ حيث انفردا واجمع صبيروا ان القعدا
 والعرضون للشيخ فقل لغيرنا اذ قالنا اخبرني في استحسننا
 ونحوه عن ابن زعب روبا وليس بالواجب لكن رصيا
 واليق في الاختيار كان وجه اذ مع سواء فافتمنا الوجه
 فحمل كل من راي القطان الجمع فيها اذ صرحوا بانسان

في شيخه ما قال في الردة قد اختلف في ذا الشيخ في القمند
 وقال احمد بن لطف وروى الشيخ في ادائه ولا تعد
 ومنع الابدال فيما صنفها الشيخ لكن حيث راوينا
 بانه سوي فقيه مامون في النقل بالمعنى ومعنا في
 بان راوينا في الطلب باللفظ لا ما روينا في الكتب
 واختلفوا في صحة النسخ من ناسخ فقال باسنياع
 الاسفرائيني مع الحزبية وابن عدي وعن الصبيعي
 لا نروى حديثا لا اخبارا قبل حضرت الرازي رحمه الله
 وابن المبارك كلاهما كتب في جوار الحمال والشيخ ذهب
 بازخرامة ان بعضا نحيث فخر مع اذ لا يطلا
 كما جرى للدار فطحي حيث بعد ابله اساعيل عدا وسرد
 وذلك بخبري في الكلام اولا هتمم حتى حتى البصر كذا
 ان بعد السامع ثم عمل في الظاهر الكلامان اذ اقل
 ويشي للشيخ ان يجتمع انما خبر ليطهر ان وقع
 قال ابن عتاب ولا يغني اجارة مع السامع ففكر
 وسئل ان حصل ان حرقا اذ نمة فقال ان جوفعي

لكن

لكن ابو نعيم الفضل منع في الحرف يستغفمه ولا ينع
 الا بان يروى تلك الشاردة عن فقههم ورواية
 وخلفا بن ساليق قال نا اذ فانه حدثه عن حركنا
 من قول سفيان وسفيان الكوفي بلفظ ستمل عن النبي انفي
 كذا كحماة بن زيد انفي استغفم الذي يليك حتى
 روى عن الاعرج كذا تفقد للشيخ في ثمانية بعد
 البصر لا يستغفم فيسئل البصر عنه ثم كل ينقل
 وكل راينا ما روى فيهم يكون الحديث شمة فخر
 عمو اذ اول شيخ شيلا عرفة وما عمو شمشلا
 ذلك يحدث من وراء سائر عرفة بصوت اذ في خبر
 مع وعن سبعة لا نروى ان لا يلا حديث امكا
 ولا يصح سماعا ان ينع الشيخ ان يروى ما قد سمعه
 كذا في التمهيد وروى في التمهيد احطت او سكنت

الثالث الاشارة

نشر الاشارة في السماء وروى في شعبة انواعا
 ارفعها حيث لا تباله تعينه الحارة والحارة
 وبعضهم في انفاضه في جوار اذا ذهب الباقي الى

يقولون مطلقا وهو غلط قالوا اختلاف في العمل قط
ورده الشيخ بأن الشافعي قولان فيها ثم رغبنا في
ما فيه القاضي المنصفي وصاحب المادى قد قطعا
قالا كسفة وكوجاندا لبطلت رحلة طلاب السنن
وعز ابن الشيخ مع الحزبي انطاما كذاك للتجزي
لكن على حواشها استقرا علمهم والأكثرون طرا
قالوا به كذا وجوب العمل هذا قيل لا حكم المرسل
والثان ان يعين المجازة دون المجازة وهو ايضا قبله
جمهورية ردية لعل والخلف أقوى فيه بما قد علا
والثالث التعميم في المجاز له وقد يقال الى الجواز
مطلقا الخطيب وابن سدة ثم لو علا ايضا بعد
إجازة للوجود عند الطبري والشيخ لا يظن ان الجاز
وما يعمر مع وصف حضر كالعلماء يومئذ بالشعر
فإنه الى الجواز أقرب قلت عاصم قال الساجد
في ذلك خلافا بينهم ثم يري إجازة لكونه منحصرا

والرابع

والرابع الجهل من اجبر له أو ما اجبر كاجرت اقله
بعض سماعي كذا ان سمي كتابا او شخصا وقد سمي
به سواء شعر ما يتضح مراده من ذلك فهو لا يصح
اما المستون مع البيان فلا يصح لجهل بالاعيان
ويتبع في الصحة ان جهل من غير عدد وتصريح لهم
والخامس التعليق بإجازة من يشاها الذي اجازة
او غيره معين او الأولى أكثر جهلا وإجازة الكلا
معا لوي على الأيام الخبيلى مع ابن عمرو بن وقال ينجلى
الجهل اذ يشاهد الظاهر بطلافا فتقيد ذلك ظاهر
قلت وحيث ابن خزيمة إجازة كالشانية البهمة
دان يقل من شأني روي ثريا دعوه الأزد يمجيز الكتاب
أما اجرت لفلان يرد فالأظهر الأقوى الجواز فانه
والسادس ان يكون بعد ضم شفع كقولها اجرت لفلان مع
أولاده ونسبه وعقبه حيث اتوا أو حصص العدة
وقوا وهي إجازة الأولى ان ابن أبي داود وهو مثالا

مربية

بالوقف لكن أبا الطيب في كليهما وهو الصحيح المقيد
كذا البوضير وجاز مطلقا عند الخطيب وفيه قد سبقا
من ابن عمر وس مع الفراء وقد رأيت الخطيب في الاستدلال
في الوقف في صحته سريعا أبا حنيفة وما كان معا
والسابع الإذن لغير أهل للأخذ عنه كإبراهيم
غير متميز وذو الأخير رأى أبو الطيب الجمهور
ولم يجد في كافر نقلا إلى حضرة المزي تترافعا
ولم يجد في الجمل أيضا نقلا وهو من المعذورين وأفعلا
والخطيب لم يجد من فعله قلت رأيت بعضهم قد سئل
مع الجونية فأجاز وأعمل ما أصح الأسماء في هذا
ويتبع في البناء ما ذكرنا هل يعمل الحمد وهذا الظاهر
والثامن الإذن بما سيجله الشيخ والصحيح أنا بنقله
وبعض عصره عياض بداهة وابن بعثت لم يجز من
وإن يقال إجازة ما صح له أو صحيح نصحيح عمدة
الذارقطني وسواء أوحى بيع جاز الكل حيث ما عرف

والسابع الإذن بما أجيزا الشيخه فقيل لن يجوز
ورد والصحيح الاعتقاد عليه قد جوزه التقاد
البنوعيم وكذا بن عقدة والذارقطني ونصر عدة
في ثلاثا بإجازة وقد رأيت من والذخيرين
ويستغني تأمل الإجازة فحيث شيخ شيخه إجازة
بلفظ ما صح لديه لم يخط ما صح عند شيخه منه
لفظ الإجازة وشروطها

أجزته ابن فارس قد نقله وإنما المعذور قد أجزته له
لأنما الشيخ الإجازة من علمه ومن أجازة
طالب علم وأوليد ذاك عزما ليس شرطاً فعلى غير
أن الصحيح أنها لا تقبل إلا ما هي دون ما لا يشك
واللفظ أن تجزى كيت أحسن أو دون لفظاً أو هو أو
الرابع المناوئة

ثم المناوئات إنما تقترن بالإذن أو لا تأتي فيها
أعلا الإجازات وأعلها إذا أعطاه ملكاً بإجازة كذا

أَنْ يَحْضُرَ الطَّالِبُ بِالْكِتَابَةِ عَرْضًا وَهَذَا الْعَرْضُ لِلنَّوَالَةِ
وَالشَّيْخُ ذُو مَعْرِفَةٍ فَيَنْظُرُهُ ثُمَّ يَأْوِلُ الْكِتَابَ مُخْضَرَةً
يَقُولُ هَذَا مِنْ حَدِيثِي فَأَرَاهُ وَقَدْ حَكَا عَنْ أَبِي دَاوُدَ
بِأَنَّهُ تَعَادَلَ السَّمَاءُ وَقَدْ تَنَزَّلَ الْمُفْتُونَ ذَا اسْتِئْثَارٍ
اسْتِئْثَارٍ وَالتَّوَرِيقُ مَعَ النَّعْنَاعِ وَالشَّافِعِيُّ بِأَخِذِ الشَّيْبَانِي
وَأَبْنُ الْمُبَارَكِ وَغَيْرُهُمْ وَأَيُّهَا أَنْفَرْتُ قَدْ حَكَا
إِجْمَاعُهُمْ بِأَنَّهُ صَحِيحَةٌ مُعْتَدَلَةٌ لَنْ تَكُنْ مَرْجُومَةً
أَتَا إِذَا نَاقَلَ وَاسْتَرْدَّ إِلَى الْوَقْتِ مَعَ وَالجَّازِ أَدَّى
مِنْ شَخْصَةٍ قَدْ وَافَقَتْ مَرْيَمَ وَهَذِهِ لَيْسَتْ هَامِزِيَّةً
عَلَى الَّذِي غَيْرُهَا فِي الْإِجَازَةِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ لَكِنْ مَارَةً
أَقْلَ الْحَدِيثِ آخِرًا وَقَدْ بَدَأَ أَمَّا إِذَا أَمَّا الشَّيْخُ لَمْ يَنْظُرْ
أَحْضَرَهُ الطَّالِبُ لَكِنْ أَعْتَدَ مِنْ أَحْضَرِ الْكِتَابِ ذُو مَعْرِفَةٍ
مَعَ وَلَا يَنْظُرُ اسْتِئْثَارًا وَإِنْ يَنْقُلُ آخِرَتَهُ إِنْ كَانَ
ذَا مِنْ حَدِيثِي فَهُوَ غَرَضٌ يُفِيدُ حَيْثُ وَقَعَ الشَّيْخُ
وَأِنْ خَلَّتْ مِنْ أَوَّلِ النَّوَالَةِ قِيلَ نَعَمْ وَالْأَمْرُ بِأَطْلَعَهُ

كَيْدٌ يَقُولُ مَنْ رَوَى بِالْمُسَادَلَةِ وَالْإِحْكَازَةِ
وَأَخْتَلَفُوا فَيَمُرُّ رَوَى مَا رَوَى فَمَالِكٌ وَأَبْنُ شَيْبَةَ جَعَلَا
إِفْلَاقَةً حَدَّثَنَا الْغُبَرِيُّ يَسُوعَ وَهُوَ لَيْثٌ مِنْ يَمِينِي
الْعَرَضُ كَالسَّاعِ عَلَى الْإِجَازَةِ بَعْضُهُمْ فِي مَقَالِ الْإِجَازَةِ
وَالْمُرْزَبَانِيُّ وَأَبُو نَعِيمٍ أَخْبَرُوا الصَّحِيحَ عِنْدَ الْقَوْمِ
نَفْسِيَّةً بِمَا يَسِيرُ أَوْهَا إِجَازَةٌ تَنَادَلَا هَامِزًا
أَنْ يَنْظُرَ إِلَى طَائِفَةٍ أَجَازَتِي سَوَّعَ لِي أَبَاحَ لِي نَا وَلِي
وَأَنْ أَبَاحَ الشَّيْخُ لِلْمَارِي إِفْلَاقَةً لَمْ يَكُنْ فِي الْخَوَازِ
وَبَعْضُهُمْ أَنَّى لَمْ يَطُورُوا شَأْنِي كَتَبْتُ لِي فَمَا سَلِمَ
رَقْدًا فِي عَجَبٍ لَأَدْرِي فِيهَا لَمْ يَجْلِسْ التَّرَاغُ
وَلَقَطَ أَنْ أَخْتَلَفَ لِلْمَارِي وَهُوَ مَعَ الْإِسْنَادِ ذَا اقْتِرَابٍ
وَبَعْضُهُمْ يَحْتَدُّ فِي الْإِجَازَةِ أَنَّنَا كَالصَّاحِبِ الْإِجَازَةِ
وَأَخْتَلَفَ الْمَارِي بِمَا تَأْتِي بِالْأَذْنِ بَعْدَ عَرْضِهِ مُشَافَهَةً
وَأَسْتَحْسِنُ الْبَيْهَقِي أَنَّنَا إِجَازَةٌ بَصَرًا
وَبَعْضُهُمْ تَأَخَّرَ اسْتِئْثَارًا إِجَازَةً وَفِي قَرِيْبَةٍ مِنْ
سَمَاعَةٍ مِنْ شَيْخِي فَيَسْتَكْثِرُ وَخَرَقَ عَنْ بَيْنِهِمَا مُشْتَرَكٌ

وفي البخاري قال لي ففعله حين يهضم للعرض والثالثة
الخامسة كانت

ثم الكتابة بخط الشيخ أو يادته عنه لغائب ولو
الحاضر فإن اجازتها اشبه ما ناول أو جرد لها
صح على الصحيح والشهور قال به أيوب مع منصور
والثلاث والتمتاز قد اجازة وعدة أقوى من الاجازة
وبعضهم صحة ذلك منعا وصاحب البخاري به قد قطعوا
ويكفي أن يعرف بالكتابة خط الذي كاتبه وأبطله
قوله للاشبهة لكن ردا لندرة البس وحيث أدي
فألئت مع منصور استخارا أخيرا أحدثنا حوازا
وصححو التفسير بالكتابة وهو الذي يليق بالتمهذه

السادس إغلام الشيخ

وهو من أعلم الشيخين يرويه أن يرويه مجرما
بمنعه القوي وذو النشار وعدة كان خرج صاروا
إلى الجوارز أن يكرهه وصاحب الشايل جربا ذكره
بل زاد بعضهم بأن الوصية لم يمنع كتابا إذا قد منع
وإذا كانت غائبة لم يمنع لكن إذا صح عليه العمل

السابع الوصية بالكتاب

وبعضهم لما الوصية بالخز من زاد وتقي أخيه
يرويه أو لسفر أراة وزدما لم يرد الوصية
الثامن الوصية

ثم الوصية وتلك مقدم وحدثة وكذلك يظهر
تعاير العمى وذلك أن تجد بخط من عاصرت أو قبل عهد
ما لم يجد تلك به ولم يجد فقل بخطه وجدت وأحرر
إن لم تتق بالخط قد وجدت عنه أو أذكر قيل أرفقت
وكله منقطع والأول قد شيب وملائنا وقد تسهلوا
فيه بعض قال وهذا دلالة يفتح إن أرفقت أن نفسه
حدثت به وبعض أدي حدثنا أخيرا وحرر أ
وقيل في العمل أن الخط لم يرد بالوجوب حرما
بعض المحققين وهو الأصوب ولا ينادي ريس الجواز كتبوا
داريكر يعطيه قتل قال ونحوها وإن لم يحصل
بالشبهة أو توثق فلا يفتى بالخز من رجح له للفصل
كتابة الحديث وضبطه

واختلاف الصحاح في اتباع في كسبة الحديث والجمع
 على الجواز بعدهم بل في لغوه اكتسبوا كسب التهم
 ونسب في غمارنا يستغمر وشكلا يشكلا لما يفهم
 وقيل كل الذي ابتدأ واكد وامتلأ بالاسماء
 وليك في اصل في الهاء في تقطيعه الحروف فهو القع
 ويكره الخط الرقيق إلا اجتمع في اول رحا ولا
 وسره التعليل والشك في شرا الفتراة إذا ما فترما
 ويفظ التهم لا الحاشية اكدت ذلك الحروف تحت مثلا
 اذقوه ثلاثة اقوال والبعض نقط السين صفا قالوا
 وبعضهم تحت فوق التمل وبعضهم كالمتر تحت جعل
 لأن اني يبرز رأيا سرادة لا اختيار ان لا يبرز
 وينبغي الدارة فملا في انفا لها الخطيب حتى يعرضا
 وكرهوا فصل مضى في الله منه يسطران شاد ما تلاه
 واكتب ثنا الله والاسلام مع الصلاة النبي تعظما
 لان يكره اسقط في مصر وقد خواف في سقط الصلاة احمد
 وعنه قيد بالرواية مع نقطه كما رووا حكاية

والعنبر يذوق الذي يضيها لاجل اعداء عومها
 واختار الرشيها والحدفا منها صلاة أو سلاما تكتفي

المقالة

ثم عليه العزم في الأصل لا إجازة أو أصل أصل الشيخ أو
 منع مقابله وحيز الغرض مع استاذ به نفسه إذ يستغ
 وقيل بل منع نفسه واشتراط بعضهم هذا وفيه علقا
 وليتظر السامع حين ينطق في نسخة وقال يحيى
 وجوز الأستاذ ان يرد في غير مقابله والخطيب ان
 بين والنسخ من أصل وليد حجة نقل ناسخ فالشيخ قد
 شرطه نسخا غير ما ذكر في أصل الأصل لا تكرر ظهورا

تخرج الناقط

وبكت الناقط وهو النقط حاشية إلى اليمين بلحق
 ما لم يكن آخر سطرا ولكن فوق والسطور أعلا من
 وخرجن للسقط من حيث سقط منقطا له وقيل أصل خط
 وبعده التبع أو رز دجعا أو كبر الكلمة لو سقطها
 وفيه ليس ولغير الأصل خرج بوسط كلمة المحل
 وإيما في لا تخرج صيب أو صحح بل هو ليس وأي

التَّحْقِيقُ وَالتَّهَرُّقُ وَهُوَ التَّضْيِيقُ
وَكُنَّا نَمُحُّ عَلَى الْمَعْرِضِ لِلشَّكِّ أَنْ نَقُولَ وَمَعْنَى رَفِيقِي
وَمَرْصُومًا فَضِيحًا صَادًا فَوْقَ الذَّبْحِ وَرُودًا وَقَدْ
وَمُنْبُو فِي الْفَقْهِ وَالْإِسْلَامِ وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَعْمَالِ وَالْإِثْقَالِ
يَكُنْ صَادًا عِنْدَ عَطْفِهَا أَمَّا يَوْمُهُمْ تَضْيِيقًا كَذَا أَمَّا
تَحْقِيقُ التَّحْقِيقِ بَعْضُهُمْ وَأَمَّا مِيزَةُ مَنْ لَيْسَ بِهِ

الكشط والجود والقر

وَمَا يَزِيدُ فِي الْكِتَابِ بَعْدَ كَشْطِهِمْ وَأَنْ يَضْرِبَ أَحَدُ
وَصَلَهُ بِالْمَرْفُوفِ خَطًا أَوْ لَا مَعَ عَطْفِهِ أَوْ كَثَلًا شَمَلًا
أَوْ نَفْثَ دَانَةٍ وَلَا أَصْنَدًا فِي كُلِّ حَالٍ وَعَلَى سَطْرٍ
سَطْرًا إِذَا كَثُرَتْ سَطْرَةٌ أَوْ لَا إِذَا خَرَقَ أَنْ تَكْرِيهَ
فَأَبْتَنَاهُ أَوْ لَا سَطْرَتُهُمَا أَوْ سَطْرَتُهُمَا تَقْدَمَا
أَوْ اسْتَجَدَّ قَوْلًا بِالنَّصِيفِ أَوْ يَوْصَفُ أَوْ خَوْفًا فَأَلِفَ

العل في اختلاف الروايات

وَلَيْسَ بِالْأَكْمَلِ رَوَايَةُ كِتَابَةِ رَجِيحِ الْعَنَاءِ
بِغَيْرِهَا بِكَيْفٍ أَوْ تَمَامًا أَوْ زَيْدًا أَوْ كَيْفًا مَعْنِيهَا
بَحْمَرَةٍ وَحَيْثُ رَأَى الْأَصْلَ حَوْفَهُ بِحَمْرَةٍ رَجِيحًا

الاشارة بالرشد

وَأَخْبَرُوا فِي كِتَابِهِمْ حَدَّثَنَا عَلَى ثَنَا أَوْ نَا وَقِيلَ ثَنَا
وَأَخْبَرُوا وَخَبَرْنَا عَلَى أَنَا أَوْ نَا وَالْبَيْهَقِيُّ أَنَا
قَالَ وَرَبَّنَا قَالَ إِسْنَادًا يَرِدُ قَائِمًا وَقَالَ التَّحْقِيقُ حَدَّثَنَا
خَطَّارٌ لَا يُدْبِرُ النَّظَرَ كَذَا قِيلَ لَهُ وَيَكُونُ فِي النَّظَرِ بِدَا
وَكُنَّا عِنْدَ أَنْتِيقَاتٍ مِنْ سَنَدٍ لِغَيْرِهِ وَانْطَقَرُ بِهَا وَقَدْ
لَا يَمُورُ الرَّقَادِيُّ بِأَنْ لَا تَقْدَرُ وَأَخْبَرْنَا عَلَيْهِ وَقَدْ رَأَى
بَعْضُ أَهْلِ الْعَرَبِ بِأَنْ يَقُولَ مَكَاتِفُ الْحَدِيثِ نَاطِقًا
بِزَمَانٍ يُحْيِلُ قَالَ قَدْ كُنْتُ مَكَاتِفًا مَعَ فَمَا اسْتَجَبَ

كتابة الشئ

وَكُنَّا نَسَمُّ الشَّيْخَ بَعْدَ السَّمَلَةِ وَالسَّامِعِينَ بِقَبْلِهَا مَكَلَةً
مُورَخًا وَخَسَمًا بِالْقَدَمِ أَوْ أَمْرًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ
عَقْدًا مَوْثُوقَةً بِخَطِّ عَرَفَا وَلَوْ خَطَّه لِنَفْسِهِ كَفَى
إِنْ حَمَرَ الْكَلَّ وَلَا اسْتَمَلَا مِنْ ثِقَةٍ مَعَ شَيْخٍ أَمْرًا
وَلِيُغَيِّرَ الْمُسَمَّى بِأَنْ لَا يَسْتَعْرِضَ وَإِنْ يَكُنْ بِخَطِّ مَا لَيْكُ سَطْرًا
تَقْدَرُ رَأْيُ خَفْصٍ وَاسْمَاعِيلَ كَذَا الرَّبِيزِيُّ فَرَمَهَا فِي سِلَاقِ

إِنْ حَقَّ عَلَى الرَّضَايَةِ ذَلِكَ كَمَا عَلَى الشَّاهِدِ مَا حَقَّ مَعَهُ
وَلِيَحْذَرُوا الْمَقَادِرَ فَقَوْلُهُمْ لَا أَنْ يَثْبُتَ قَبْلَ عَرْفِهِ مَا لَمْ يَرَيْنَ
صِفَةً رَوَايَةِ الْحَدِيثِ وَأَدَابِهِ
وَلِيَزِدُوا مِنْ كِتَابِهِ فَإِنْ عَرِيَ مِنْ حِفْظِهِ فَمَا يَزِيدُ الْأَكْثَرُ
وَعَنْ أَحَدِ خِصْفَةِ الْمَنْعِ كَذَا عَنْ مَالِكٍ وَالْقَيْدِ مَا يَزِيدُ
رَأْيَ سَمَاعَةَ وَلَمْ يَزِدْ لِرَفْعِهِ نَعْمَانُ الْمَنْعِ وَقَالَ ابْنُ الْحَسَنِ
مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ نَقَرَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَكْثَرُ يَزِيدُ بِالْجَوَازِ الْمَوَاجِيعَ
وَأَنْ يَغْبَ وَيُغْلِبَ سَلَاكُهُ جَارَتْ لَدَيْ جَمْعِهِ رَوَايَتُهُ
كَذَلِكَ الْقَيْدُ وَالْأَرْجَحُ لَا يَحْتَظَانِ يَضْبُطُ الْمَرْفُوعُ
نَاسِحًا وَالْخَلْفُ فِي الصَّرِيحِ أَقْوَى وَأَوَّلِي مَنَّةٍ فِي الْبَصِيرِ

الرَّوَايَةُ مِنَ الْأَصْلِ

وَلِيَزِدُوا مِنَ الْأَصْلِ وَالْمَقَابِلِ بِهِ وَلَا يَجُوزُ بِالشَّاهِدِ
مَتَابِهِ أَسْمُ شَيْخِهِ أَوْ أَخِي عَنْهُ لَدَى الْجُمْهُورِ وَاجَاوَزَا
أَيُّوبَ وَابْنُ سَانَ قَدْ جَارَ وَرَحِمَهُ الشَّيْخُ مَعَ الْإِجَارَةِ
فَإِنْ يَجَالُ حِفْظُهُ كِتَابَةً وَلَيْسَ مِنْهُ فَرَا وَصَوَابُهُ
الْحَقُّ مَعَ تَقَرُّرِ الْأَخْبَرِ الْمَنْعِ كَالْخِلَافِ مَنْ يَتَقَرَّنُ

الرَّوَايَةُ بِالْمَعْنَى

وَلِيَزِدُوا بِالْأَقْوَامِ مِنَ لَا يَعْلَمُ مَدْلُولَهَا وَغَيْرُهُ فَلَمْ يَنْقَطِرْ
أَجَازَ بِالْمَعْنَى وَقِيلَ لَا الْحَبْرَ وَالشَّيْخَ فِي التَّصْنِيفِ تَقَاعَدَ
وَلِيَقْبَلُوا الرَّأْيَ بِمَعْنَى أَذْكَمَا قَالَ وَخَوَّهَ كَثِيرٌ أَيْضًا
الْأَقْوَامُ عَلَى بَعْضِ الْحَدِيثِ
وَحَدَّثَ بَعْضُ النَّاسِ فَاسْتَعِزُّوا بِأَنَّ الْأَشْرَافَ أَوْ الْعَالِمِينَ
ذَابَ بِالْعَجْجِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَا أَخْضَرَهُ مَسْغُولًا عَنْ الَّذِي قَدْ كَرِهَ
وَمَا يَزِيدُ قِسْمَهُ أَنْ يَفْعَلَهُ فَإِنْ أَيْ جَارَ أَنْ لَا يَكْمُلَهُ
أَمَّا إِذَا قَطَعَ فِي الْأَبْوَابِ فَتَوَابُ الْأَبْوَابِ وَتَقَرُّبُ
الشَّيْخِ بِقَدْرَةِ التَّحْمَلِ وَالْمَصْخَفِ
وَلِيَحْذَرُوا التَّحْمَلُ وَالْمَصْخَفُ عَلَى حَدِيثِهِ بِأَنْ يَحْذَرُوا
فَيَدْخُلُوا فِي قَوْلِهِ مِنْ كَذَا ثُمَّ التَّوَعُّدُ عَلَى مَنْ طَلَسَا
وَالْأَخْبَرُ التَّوَعُّدُ عَلَى مَنْ أَدْنَى لِلتَّعْجِيزِ فَاسْتَعِزُّوا بِأَدَابِ

إِصْلَاحُ التَّحْنِ وَالْخَطَا

وَأَنْ أَيْ بِأَصْلِهِمْ لَمْ يَكُنْ أَوْ خَطَا فَيَقِيلُ بَرَزِي كَيْفَ جَاءَ عَدْلًا
وَمَذْهَبُ الْمُحَقِّقِينَ يَفْعَلُ وَيَقْرَأُ الصَّوَابَ وَهُوَ الْأَرْجَحُ
فِي التَّحْنِ لَا يَحْتَمِلُ الْمَعْنَى بِهِ وَصَوَّبُوا الْإِبْقَامَ مَعَ تَضْيِيقِهِ
وَيَذْكُرُ الصَّوَابَ جَانِبًا كَذَا عَنْ أَكْثَرِ الشَّيْخِ نَقْلًا أَخَذَا
وَالْبَدْوُ بِالْأَصْرَابِ أَوَّلِي لَانْدَ وَأَمْعَلُ الْإِصْلَاحِ مِنْ مَزِيدٍ

وليأت في الأصل ما لا يكثر كأن حرف حيث لا يعبر
والسقط يدري أن من فوقه به يرد بعد يعنى متدا
ويعنى السند الذي لا يرد في كتابه من غيره إن عرفت
صحته من بعض من أوسد كما إذا أتته من نعمد
واحتسوا البيان كالمشغل كلمة في أصله فليسيل
ياخذ في الفاظ الشرح

وحيث من أكثر من شرح منشا بمعنى لا ينفقه فقصر
لفظ واحد مني الفرح عند مجرى النقل معنى وشرح
بيانه مع قال أوسع قال لا وسأعبر أودا وذا لا
افترنا في اللفظ أو لم يقل مع هروا الكتب إن تقابل
بأصل شرح من يوجه فعل يشي لمع مع بيانه أحمل
الزيادة في نسب الشيخ

والشيخ إن يأت بفقر من رفته فلا تزد واجتنب
الاستقلال بما هو أوسع أو جاز بان والشيخ لمعني
أنا إذا الشيخ أكثر الثاني أو الحز فقط فذهب
الأكثر ولا يجوز أن يشر ما بعده والفصل أدلى وأشهر
الرواية من الشيخ التي إسنادها أحسن
والشيخ التي بإسناد قط فخره في كل من أخو ط
والأكثر التدوير ويذكر ما بعده مع وفيه والأكثر

جود أن يعبر بقفا السند لأخيه كذا إذا افصاح أسد
ومن يعيد سند الكتاب مع آخره اختلاط ما رفع
تقديم المتن على السند

وسبق من لو يعبر سند لا يمنع الوصل ولا أن يندري
لأدرك السند بفتح وقال خلف النقل معنى يتجه
وذا العمل بالمراد من على بعض فقيه واللفظ نقل
إذا قال الشيخ مثله أو نحوه

وقوله مع حذف من مثله أو نحوه يرد متنا قبلة
فألا فهم المنع من أن يجعله سند الثاني وقيل بل له
إن عرف الراوي بالتحفظ والصحة والتميز بالنقل
والمعنى في حوقفه فلكنا وذا على النقل بمعنى تيسر
وأخبر أن يعبر مثل من قبل ومثله كذا وبيني
وقوله إذا يعبر من الحديث وذا كذا الحديث فالمعنى حق
وقيل إن يعبر بكذا الحديث يترجم الجواز والبيان المقترن
وقال إن يجد لها الإجازة لما طوي وأشهر وأقرب

انزال الرسول بالشيء وعكسه
وإذا روى شيئا أبدا فأظاهر المنع كعلمه فعلا
وقد روي جواز أن يحمل والتوري صوته وهو جلي
السمع على نوع من الوهم أو عن تحديق

في الساج المذاكرة بيانه كنوع ومن خامسه
والثمن من شخصه والذبح لا يحسن الخذوله لكن يعجز
وسند عنه كثر فلم يؤمن والمدون حيث وثقاها وخفف
فان يكن عن كل راد قطعة اجر لا يترك على طمعة
مع البيان الحديث الا فاك وجرح بعض مقتضى للترك
وحدوث واحد من الاسناد في الصورتين استغنى الازدياد

آداب الحديث

وصحح النية في الحديث واخرص على نشر الحديث
ثم توصا واعتزل واستعمل طيبا وتبرحا وتزكيا
صوتا على الحديث واجلسوا في حبيبه صدر مجلس ومب

لتمجيد النية طالب نعم ولا تحدث عملا او ان تقم
او في الطريق تفرحنا خففك في شيء اروه وان خلدك ذلك

بانه يحسن الحسبانا ما ولا تامل لا تعينا

وردد الشيخ بعض البارع خففك لا كمالك والشافعي
ويشبه الانسان ان غشي الهرز وبالثاني ابن خلد جبر
فان يكن ثاث عقل التبريل كالنور ماله ومن فعل
والبعوي والهجيمي وفيه كالصريح حدوا بعد الماية
ويشبه في اساك الاعنى ان يحق وان من جرح قد عرفت

لحمان را وفيه ذلك فوفق وترك الحديث عصاة الا حق
ولقصم كره الاخذ عنه يسار وفيه اول منته
ولا تقم لاحد واقبل عليه والحديث رسل
واخذ وصل مع الامم في ذلك مجلس رجبه معا
واعقد للامم الحسنة ذلك ارفع الاسماع والاحداث
تترجموع فاعلمت ستملا محملا لاد الفطة مستويا
بكال اذنا ما يتبع ما يسمعه مبتغا اوسعها
واستحسنوا البدقاري ولا بعده استنصت ترملا
فالمذاق لقله ترم اقبل يقول من اوماد كرت وانزل
له وصلي وترقي رافعا والشيخ ترجم الشيخ ردا
ودكر معروف بشي من لقب كفترا اذ وصف لقصم ردا
لايه فاعلم ما لم يكن يكرهه كابر عليه فحسن
واذ في الاملا من شيوخ فله اذ كثر واشوقه واقم
مافيه من فائدة ولا يترك عن كل شيخ فوق من واعقد
على اسناد وقصير من واخصب الشكر فوق القم
واستحسن الاسناد في الادب بعد الحكايات مع التواور
وان يجتمع للزدة منقش بحال لاد الفطة فصحح
وليس في الامم احسن يكمل غني عن العذر لانه يحصل

اخر المطالب الحديث

والخير التبة في طلبها وحده وأبدأ بعوال مبركا
وما يصير تفرشد الرخام لغزوه ولا سماعا حمله
واعمل بما سمع في انقال والشع بحله ولا تناقل
عليه نظويلا بحيث يصح ولا تكن بمنعك التلذ
أولها عن طلب واجتنب كثر السماع فهو مؤثر ذلك
ما تستفيد عالما وبار لا لا كثر الشرح مستأطلا
ومن يقل إذا كتبت فمشر ثم إذا رزقته فمشر
فليس من ذاك الكتاب ثم سماعه لا تنفعه تندم
وإن يصح من عن استماعه لغارف لجاد في انتباه
أو قصر استعان واحتفظ فقد كان من الحفاظ من له بعد
وعلم إلى الأصل إما خطا أو غير ذلك أو بصاد أو طبا
ولا تكن مقتصر الز شعا وكنه من دون فهم نفعا
وأقر كتابا في علوم الأثر كابر الصالح أو كذا الخفير
وبالبحر في أنذار التلذ واليه في صطارها مشر
بما اقتضته حاجة من مسند أحمد والوطي المهدي

دعلا وخيرها لأخوها والدار قطي والتوايح غدا
من خيرها الكثير للجمع والخرج والتفكر للزاري
وكتب المولى للشهور والأكل الإمكان للأسير
واحفظه بالتدريج فتذكر به والافتان أصح من زيادة
إذا تأملت إلى التاليف فمهر وتذكر وهو في التصنيف
طريقان جمعة أنوارا أو مسند أنقروه صكنا
وجمعة معلا كما فعل يعقوب أنلا رتبة وما كمل
وجمعوا أنوارا أو شيوا أو تراجمها أو طرقا أو قدرا أو
كراسة الجمع لذي تفسير كذا أو الاخراج بلا تحرير
العالى والشارب

وطبقت العلو سنة وقد فضل بعض التردد وهو قد
وقسوه خمسة فالأول قرن من الرسول وهو أفضل
إن صح الالاد وقسم القرب إلى أمان وعلو بسني
بسمية للمكتبة السنة أو ينزل من من طريقها أخذ
فإن يكن في شيخ من ذاك فئة مع علو فصولها وافقه
أو شيخ شجرة كذا فالبك ذلك يكن ساواه عدا قد حصل
فهو ساواه وحيث راحة الأصل بالواحد فالصاحبة
تعرلو قد مر الوفاة أنا علو لا مع النقات

لأخر قيل المحسنة أو الثلاثين مضت سنينا
 ثم عرفت من التمام وهذه الزوايا كالأصناف
 وحيت وقرموسا لم يجدوا القصة العلو عند النظر
 العريب والعزير والمشهور
 وثابه مطلقا الزوايا لم يجدوا العريب والبن مندة قد
 بالانفراد عن ما يجمع حديثه فان عليه يتبع
 من واحد أو اثنين العزير فوق مشهور وكل قد راوا
 منه العصور المعينة قد عريب مطلقا أو اسنادا فقد
 كذلك المشهور أيضا تروا لشهرة مطلقة كالسلسل
 من علم الحديث والمقصود على الحديثين من مشهور
 فقوته بعد الزوايا شهرا ومنه ذووا مشهورا
 في جملتها من كذب فوق بينين روضة والحب
 بأن من رواته للعشرة وخضر لا مدين فيما ذكره
 الشيخ عن بعضهم قلت لي من الخفاء وابن منة إلى
 عشره روى عن الذين ساءا ويقوا عن ما يمين كذا
 عريب الفاظ الحديث
 والنظر أو غير خلف أول من صنف العريب

ثم في البوعبدان فنفيا القتيي ثم حجتا صنفنا
 فاعز به ولا تخضع القس ولا تقلد غير أهل الفن
 وخير ما سترته بالوارد كالتج بالدخان لابن صائد
 كذلك عند التبريد والظلم فتره للمع وهو داهم
 المسلسل
 مسلسل الحديث ما تواردا فيه الزوايا واحدا فاحدا
 حاله لم ادر ما اوضحه كقول طبري سمعت فاحدا
 رفته الى ثمان مسئلا وقيل ليس ضعفا يحصل
 ومنه ذو رفق قطع السلسلة كأولية وبعض رصالة
 الناحي والمنسوخ
 والتخريف الشارح الثاني من أحكامه بلا حق وهو من
 أن يعنى به وكان الشارح ذا عليه ثم ينظر الشارع
 أو صاحب أو غير الناحي أو أجمع تركا بان نسخ وراوا
 دلائل الإجماع لا التسخيف كالقتل في رابعة بشرية
 التصحيف
 والعسكري والذرافقي صنفنا فيما له بعض الزوايا صحفا
 في المنز كالصولي شاعري سنا أو لاسناد كائن الندي
 صحف فيه الطبري قال لا يدر بالباء ونقط دالا

وَأُظْهِرَ التَّعْقِيدُ فِيمَا ظَهَرَ لِقَوْلِهِ أَتَجَمُّعُ مَكَانَ اخْتِجَارِ
وَوَاصِلِ بَعَائِمِهِ وَالْأَخْبَرُ بِأَعْوَالِ التَّخْفِيفِ سَمِعَ لِقَائِهِ
وَصَحَّفَ الْمَعْنَى إِمَامًا مَعْرُوفًا ظَنَّ الْقِسْلَ بِحَدِيثِ الْعَتَرَةِ
وَبَعْضُهُمْ ظَنَّ سَكُونَهُ فَقَالَ شَاهِدٌ خَابَ فِي ظَنُونِهِ

مُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ

وَالْمُتَرَادِفُ تَأْفَاهُ مِنْ أَحَدٍ وَاتَّكَنَ الْجَمْعُ فَلَا تَسَافَرُ
لَمْ تَنْزِلْ لِيُورِدْ مَعَ لَاعْنَدِي فَاتَّقِي بِالْمَعْرِفَةِ وَفَرَّ عَدُوِّي
أَوْ لَا فَإِنْ لَسْتُ بِدَا قَاعِلِهِ أَوْ لَا فَتَجَرَّ وَأَعْلَنَ بِالْأَشْيَةِ
حَتَّى لَا يُرْسَلَ وَالْمَرْيَدُ فِي الْإِسْنَادِ

وَعَمَرُ النَّجَاحِ وَاللِّقَاءُ يَدْرِيهِ الْإِسْنَادُ وَالْخَفَاءُ
كَذَا زِيَادَةُ أَيْمٍ رَاوِيًا لِسَنَدٍ إِنْ كَانَ حَدَّثَهُ لِعَمَرٍ فِيهِ وَرَدٌ
ذَلِكَ تَحْدِيثُ أَتَى فَاحْكُمْ لَهُ مَعَ اخْتِمَالِ كَوْنِهِ قَدْ حُكِمَ
عَنْ كُلِّ الْأَحْيَانِ زَيْدٌ وَهِيَ فِي ذِي الْخَطْبِ تَجَمُّعٌ

مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ

رَأَى النَّبِيُّ سَلَامًا وَصَحْبَةً وَقِيلَ إِنَّ طَالَتْ وَلَمْ يَمُتْ
وَقِيلَ مَنْ أَقَامَ طَالًا وَعُذْرًا مَعَهُ وَذَلِكَ ابْنُ الْمُسْتَبْعَرِ

وَتَعْرِفُ الصَّحْبَةَ بِاشْتِهَارِهَا وَتَوَاتُرِ أَدْوَالِهَا وَصَاحِبِهَا
قَدْ أَدَامُوا وَصُورُهُمْ قَبْلًا وَهَمَّ عَدُوُّهُ قَبْلَ لَمْ يَمُتْ
فِي فَنَاءِ الْمَكْتُورِ وَكَسْبَتِهِ الشَّرِّ مِنْ عَمَلِ الصَّادِقَةِ
الْحَكِيمِ بِرَأْيِهِ وَهَمَّ بِرَأْيِهِ الْكُفْرُ وَالْبَحْرُ فِي الْحَقِيقَةِ
الْكَرْفَتِي وَهُوَ ابْنُ عَمْرٍو وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَابْنُ عَمْرٍو وَفَرَّ
عَلَيْهِمْ بِالشُّهْرَةِ الْعَادِلَةِ لَيْسَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَلَا ابْنُ نَافِلٍ
وَهُوَ ذَرِيَّةُ ابْنِ عَبَّاسٍ هَمَّ فِي الْفَنَاءِ اتَّبَاعُ يَرُونَ قَوْلَهُمْ
وَقَالَ سُرُورٌ أَتَى الْعِلْمُ ابْنِي سِتَّةَ أَصْحَابِ كِبَارِ رَسَالَةٍ
زَيْدٌ ابْنِي الذَّرْدَاءِ مَعَ ابْنِي عَمْرٍو عَمْرٍو اللَّهُ مَعَ عَلَى
نَعْرَ أَتَى ابْنِي ابْنِ الْعَفْرِ حَقْلُ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ ابْنِي الذَّرْدَاءِ ابْنِ
وَالْعَدْلُ لَا يَحْصُرُهُمْ قَدْ ظَهَرَ سَبْعُونَ الْقَائِمُونَ وَبَصِيرَ
الْحَيَّةِ أَرْبَعُونَ الْقَادِرِينَ عَنْ ذِي بَيْتٍ مَعَ أَرْبَعِ الْأَفْتِصَافِ
وَهُمْ طَبَاقٌ إِنْ يَرُدُّ تَعْدِيَهُ قِيلَ أَتَى ثَلَاثَةَ عَشْرَةَ أَوْ ثَلَاثِينَ
وَالْأَفْضَلُ الصَّادِقُ شَرُّ عَمْرٍو وَبَعْدَهُ عُمَانٌ وَقَدْ أَلَا ثَلَاثِينَ
أَوْ بَعْلَى قَبْلَهُ خَلْفُ حَكِي قُلْتُ وَقَوْلُ الْوَقْفِ جَاعِلًا
فَالثَّلَاثَةُ الْبَاقُونَ فَالذَّرِيَّةُ فَأَحَدُهَا بَالِيعَةُ الْمَرْصُوفَةِ
قَالَ وَفَضْلُ الثَّلَاثِينَ قَدْ وَرَدَ فَقِيلَ هَمَّ وَقِيلَ يَذْكُرُ وَقَدْ
قِيلَ أَبُو بَكْرٍ وَقِيلَ بِلَّ عَلَى وَمَدَّ بِجَمَاعَةٍ لَمْ يُقِيلَ

وقيل زيد زاده وفاقا بعض على حديثه اتفاقا
 ومات آخر بغيز مريه ابو الطفيل مات عام مائة
 وقبلة السائب بالمدينة اوسهل اوجا بر او مكية
 وقيل لآخرها ابن عمدا لانا ابو الطفيل فيها قبرا
 والنسب ابننا لك بالبصرة وابن ابي اوفى قتيبالكوفة
 والشام فابن بشار اذ واهله خلف وقيل بدمشق وارثه
 وان في حمص ابن بشار فيها وان بالجزيرة العزس قتي
 وبفلسطين ابو ابي ومصر فابن الحارث ابن حري
 وقبض اهرنا سباليمانه وقبلة رويغ بيرقة
 وقيل اترقيته وسلمه باديا او بطيية المكرمة
 معرفة التالعين
 والتابع الذي لم يقدحنا والخطيب حده ان يعجبنا
 وهن طبا وقيل خمس عشرة او ثمان زواة كل عشرة
 وقبيل الفرد هذا الوصف وقيل لم يسمع من ابن عوف
 وقول من عد سعيدا فقلنا بل قيل لم يسمع سوى سعيدة
 لكنة الافضل عند احمد وعنه قيس وسواه ودا
 افضل الحسن افضل البصرة والقرني اوكيا افضل الكوفة
 وفيها

وفيها التابعين الابد حفتة مع مرة امر الدرد
 وفي البكر القتها السبعة خارجة القاسم شمر عروة
 شمسكمان عند الله سعيد والسابع ذوا اشتاه
 انا ابو مكية ارسالم او فابو بكر خلاق قاله
 والمذكرون جاهلية فسمي مخضرين كسويدي في امم
 وقد بعد في الهياك في تابعيهم هاذ يكون الشايخ
 العمل عنهم كابي الزناد والعكره وهود وفساد
 وقد بعد تابعي صاحب كاتي مقدرين قس يقارب
 الاكابر عن الاصاغر
 وقد روي كثير عن ذي القفر طبة وستا اوفى القدر
 اذ فيها رسته اخذ القعب عن تابع كعبه عن كعب
 رواية الافراد
 والقرنا من استوا في السند والسن غالبا وقبيل عند
 مدحا وهود اكل اخذ عن اخر وغيره انفراد قد
 الاخوة والافوات
 واخر والافوة بالتصنيف فذواللثة بنو حنيف
 اربعة ابوه السمان وخمسة اهلهم سفيان

وَسِتَّةٌ مِائَتَيْنِ سِتْرِينَ وَاجْتَمَعُوا ثَلَاثَةَ يَوْمَاتٍ
وَسِتَّةَ مِائَتَيْنِ وَهَرِ مَهَارُونَ لَيْسَ فِيهِمْ عَدَمٌ
وَالْأَخْوَانُ جَمَلَةٌ كَثِيرَةٌ أَحِبُّوا سَعْدَ هَذَا وَفُجَّيْ
رواية الأبا عن الأبناء وعكسه
وَصَفَّوْا فِيمَا عَنِ ابْنِ أَحَدٍ أَبُ كَعْبَارٍ عَنِ الْفَضْلِ كَمَا
قَالَ عَنْ بَكْرِ ابْنِهِ وَالشَّيْ عَنْ ابْنِهِ مَعْمَرٍ فِي قَوْمٍ
أَنَا أَبُو بَكْرٍ عَنِ الْعَمَدِ عَالِشَةَ فِي أَحَبَّةِ السُّودِ
فَأَنَّهُ لَا بَنَ إِدْرِيسَ وَعَلَى الْوَاصِفِ بِالْقَدِيقِ
وَعَكْسُهُ صَفَّ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ وَهُوَ عَالِ الْحَمْدِ السَّافِي
وَمِنْ أُمَّه إِذَا مَا أَهْمَا الْأَبُ وَأَحَدُ ذَا الْقَتْمَا
فَتَسْتَبِينَ عَنْ أَبٍ قَطْعُ عَوَايِ الْعِشْرَةِ عَنْ ابْنِهِ عَنِ الشَّيْ
وَأَسْمُهُمَا عَلَى الشَّهِيرِ فَاغْلُ اسْمُهُمَا ابْنُ مَالِكٍ بِنِ حُطْمِ
وَالشَّانُ أَنْ يَزِيدَ فِيهِ بَعْدَهُ كَبْهَرًا وَغَيْرُ أَبَا أَوْجَةٍ
وَالْأَكْثَرُ أَحْمَرُ الْبُخْرِي خَلَا لَهُ عَلَى الْحَدِّ الْكَبِيرِ الْأَعْلَى
وَسُلَّسِلَ الْأَبَا التَّيْمِيُّ بَعْدَ عَنْ سِتَّةَ قُلُوبٍ وَفَوْقَ ذَا
السَّابِقِ وَالْآخِرِ

وصفوا

وَصَفَّوْا فِي سَابِقِ الْآخِرِ وَهُوَ أَشْرَكَ رَاوِيَيْنِ سَابِقِ
مَوْثِقَ كَرْمِي وَذِي نَدَارِكِ كَانِ ذَرْبُهُ رَوِيَا عَنْ مَالِكِ
سِتَّةَ ثَلَاثُونَ وَفَزْنَ وَفِي أَخْرَجَ الْحَقِيقِي وَالْحَقَافِ
من لم يرو عنه إلا واحد

وَسَلَّمَ صَفَّ فِي الْوَحْدَانِ مِنْ عَمَّةِ رَاوٍ وَاحِدٌ لَانَا
كَعْبَارٍ مِنْ شَهْرٍ أَوْ كَوَيْبٍ هُوَ ابْنُ خُنَيْسٍ وَعَمَّةُ الشَّيْ
وَعَلَى الْمَا كَرَحِيتَ رَعْمَا بَانَ هَذَا الشَّوْخُ لَيْسَ فِيهَا
فِي الْعَمِّجِ أَخْرَجَ الْمُسَيَّبَا وَأَخْرَجَ الْحَقِيقِي لَمْ يَرْفَعْنَا
من ذكر ينعت من غير واحد

وَأَعَزَّ بَانَ تَعْرِفَ مَا يَلْتَبِسُ مِنْ خِلَّةٍ يَعْنِي هَذَا الْمَدْلَسِ
مِنْ نَعْتِ رَاوِيْنَعُوتٍ مَوْثِقَا فَعَلَّ فِي الْكَلَمِ تَحِيَّا
حَمْدُ بَنِ السَّابِقِ الْعَلَامَةِ سَمَاءُ هَمَادِ الْبَوَائِي
وَبَابِي الْخَيْرِ بِنِ اسْمَاقِ ذَكَرَ وَبَابِي سَعِيدِ الْعَوْفِيِّ تَزِي
أفراد العلم

وَأَعَزَّ بِالْأَفْرَادِ سَمَاءُ أَوْ لَيْسَ هُوَ لَيْسَ بِنِ
أَمْسَدَلِ عَمْرُو ذَكَرَ اسْمُهَا فِي الْمَمِّ أَوْ بِنِ سَعِيدِ حَقِيقِ

الْأَسْمَاءُ وَالْكُنَى

وَأَعْنِ بِالْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى وَذَلِكَ الشَّيْخُ ذَا السَّبْعِ أَوْ عَشْرٍ
 مِنْ أَسْمَاءٍ كُنْتُ أَقْرَبُهَا نَحْوُ أَبِي بِلَالٍ أَوْ ذَرْدَادَةَ
 نَحْوُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ خَزِيمَةَ كُنَى أَبُو مُحَمَّدٍ خَلْفَ فَاطِمَةَ
 وَالثَّانِ مِنْ كُنَى وَالْأَسْمَاءِ نَحْوُ أَبِي شَيْبَةَ وَغُلَامَةَ
 ثُمَّ كُنَى الْأَقْبَابُ وَالْقَعْدَةُ نَحْوُ أَبِي الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ
 وَابْنِ جَعْفَرٍ أَبِي الْوَلِيدِ وَخَالِدِ كُنَى الْقَعْدَةُ
 ثُمَّ رُوِيَ وَالْمُلُفُّ كُنَى عَلِيًّا أَسْمَاءُ مَرْوَةَ عَنْهُ وَفِيهَا
 عَنْهُ وَذُو الْأَشْبَاهِ يَمُومُ وَعَنْهُ أَبُو الصَّحْبِيِّ يَمُومُ

الْأَلْقَابُ

وَأَعْنِ بِالْأَلْقَابِ ثَمَّا جَعَلَ الْوَاحِدَانِ الَّذِي فِيهَا عَمَلٌ
 نَحْوُ الصَّغِيرِ يَحْيَى عَنْهُ وَنَحْوُ الصَّغِيرِ يَحْيَى عَنْهُ
 يُؤْمَرُ بِأَلْفٍ مَلِكٌ وَرَبُّهَا كَانَ لِبَعْضِ سَبَبٍ
 كَقَعْدَةِ مُحَمَّدٍ بْنِ جَعْفَرٍ وَصَلَحَ جَزْرَةَ الْمُشْتَهَرِ
 الْمُؤَلَّفُ وَالْمُخْتَلَفُ
 وَأَعْنِ بِمَا صُوِّرَتْهُ سَوَافِلُ حَقَّاءَ لَكِنْ لَقْنَهُ مُخْتَلَفٌ

مُؤَسَّلَامُ كُلُّهُ فَتَقَبَّلَ لِأَنْ سَلَامَ الْحَرِّ وَالْمُعْتَزِلِ
 أَبَا عَلِيٍّ فَخَوْفَ الْحَدِّ وَهُوَ الْأَخْبَرُ فِي أَبِي بِلَالٍ كُنَى
 وَابْنِ أَبِي الْحَقِّ وَابْنِ شَيْبَةَ وَالْأَشْهُرُ الشَّيْخُ فِيهِ فَا
 وَابْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ نَاهِيَةَ أَوْ ذَرْدَادَةَ فَكُنَى فِيهِ خَلْفَ
 وَالْحَكِيمُ ابْنُ أَخْتِ خَلْفَ كَذَا كُنَى الشَّيْخِ وَالشَّيْخِ
 عَيْنُ أَبِي بَنِي عَمَارَةَ أَكْبَرُ دِي خُرَاسَانَ كُنَى
 وَابْنِ شَيْبَةَ ابْنِ أَحْمَدَ وَأَقْبَرُ فِي الْأَنْصَارِ بَرَحْرَامُ
 فِي الشَّامِ عَيْنُ بَنِي بِلَالٍ فِي كُنَى وَالشَّيْخُ الْيَاغُوبَا
 فِي بَصْرَةَ بِلَالٍ كُنَى أَبَا عَيْنَةَ يَفْعُ وَالْكُنَى
 فِي السَّعْدِ الْفَقْهُ وَمَا عَمَلُ إِلَّا ابْنُ ذَكْوَانَ وَعَمَلُ خَلْفَ
 وَأَعْمَارُ ابْنِ عَلِيٍّ عَمَلُ دُفْرَةَ فَالْمَرْوَةَ وَالْأَنْصَارُ
 وَرُوِيَ سَمْعُونَ فِيمَا صَفَرُوا سَوَافِلُ وَهُوَ مَسْئُومٌ
 ابْنُ يَزِيدَ وَابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ وَمَا سَوِيَّ فِيمَا سَوِيَّ
 وَوَصَفُوا الْحَمَالُ فِي الزَّوَارِ هَارُونَ وَالْغَيْرُ يَحْيَى
 وَوَصَفُوا حَتَا وَأَخْبَا عَيْنُ وَمَا كَذَا خَلْفَ
 وَالشَّيْخُ أَقْبَرُ فِي الْأَنْصَارِ كُنَى بِكْرًا مَعَهُ كَامِلٌ
 وَمِنْ مَعَالِمِ الْإِلَهِ وَهِيَ بَشَارَةُ أَفْرَادٍ بَنَدَارِهَا

وَمَا سَيَّارَ ابْنِ ابُولَكَمِّ وَأَبْنِ سَلَامَةَ وَابْنِ قَبْلَاجَةَ
وَأَبْنِ سَعِيدٍ بَشِيرٍ الْمَارِي وَأَبْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبْنِ مُحَمَّدٍ
وَفِيهِ خَلْفٌ دُبَيْرٍ الْعَمَرِي فِي ابْنِ سَارٍ وَأَبْنِ كَيْفٍ وَأَصْحَمِ
لَيْسَ بِنِ عَمْرٍ وَأَبْنِ سَارٍ وَأَبْنِ قَطْرِ نَسِيرٍ
جَدُّ عَلِيٍّ بِنِهَاثٍ بَرِيدٍ وَأَبْنِ حَمِيدٍ الْأَشْعَرِي بَرِيدٍ
وَهِيَ حَمِيدٌ بِنِ عَمْرٍ وَأَبْنِ الْبَرِيدِ فَلَا بَرِيدَ كَسْرَةً
ذَوْنِيَّةٍ بِمَغْشَرٍ الْعَالِيَةِ بَرِيدٌ أَشَدُّ وَبِجِجٍ بَارِيَةٍ
أَبْنِ قَدَامَةِ كَذَانٍ وَالِدٌ بَرِيدٌ قُلْتُ وَكَذَانُ الْأَسْوَدُ
أَبْنُ الْمَلَأِ وَأَبْنُ أَبِي شَيْبَانَ عَمْرٍ وَجَدُّ أَوْ ذَا شَيْبَانَ
مُحَمَّدٌ بِنِ خَالِدٍ بَرِيدٍ لَهْفِيلٍ وَالِدٌ بَرِيدٍ حَرِيرٍ أَهْلِيلٍ
كَذَا حَرِيرٍ الرَّحْمِي كُنِيَّةً قَدْ عَلِمْتُ وَأَبْنُ جَدِيرٍ عَدَّةٌ
حَضِيَّةٌ الْعَمِي أَبُو سَانَا وَأَفْجُ أَبُو حَصِينٍ أَبِي عَثَانَا
كَذَا الْكَتَّانُ بِنِ سَعْدٍ لَمْ وَلَدَهُ وَأَبْنُ هَدَلٍ وَكَهْرَنُ
أَبْنِ عَمِيَّةٍ سَعْدٍ بَرِيدٍ وَمَنْ رَأَى سَعْدًا فَقَالَ بَرِيدًا
حَبِيبًا الْعَمَرِي فِي بَرِيدٍ لَمْ وَأَبْنُ عَدْوِيَّةٍ وَهُوَ كُنِيَّةً كَانَ
لِأَبْنِ الزَّيْبَرِ وَرِيَّاحٍ الْكُتْرِي أَبَا زِيَادٍ بَعْلًا فِي حَكَا
وَأَصْحَمُ حَكَا فِي بَرِيدٍ قَدْ كَذَارُ رَقِيٍّ بِنِ حَكَمٍ وَابْنُ عَمْرٍ
بَرِيدٌ بِنِ الْقَلْبِ وَأَصْحَمُ الْكُتْرِي وَبِنِ ابْنِ حَتَّانٍ سَلِيمٌ كَثِيرٌ

وَأَبْنُ أَبِي جَرِيحٍ أَحْمَدُ أَيْتَسَا أَبُو الْكَتَّانِ وَأَبْنُ يُونُسَا
عَمْرٍ وَبِنِ الْعَمِيَّةِ أَيْتَسَا وَأَبْنُ عَبْدِ الْخَالِقِ بِنِ سَكَا
وَالِدُ غَابِرٍ كَذَالِ الْكُتْرِي وَأَبْنُ حَمِيدٍ وَوَلَدُ شَيْبَانَ
كَذَا بَرِيدٌ مَكْرٍ لَيْسَ بِنِ عَمْرٍ وَبِنِ عَمْرٍ مَكْرٍ
وَأَفْجُ عَمَادَةُ أَبَا مُحَمَّدٍ وَأَصْحَمُ أَبُو قَبِيرٍ عَمَادَةُ الْفَرِيدِ
وَأَبْنُ بَحَالَةَ بِنِ عَمِيَّةٍ كَذَالِ الْكُتْرِي وَبَقِيَّةٌ بَالِشُونَ قَيْدَةً
عَقِيلٌ الْقَلْبِ وَأَبْنُ خَالِدٍ كَذَالِ الْكُتْرِي وَفَافٍ وَأَقْدَمُ
حَمِيدٌ كَذَالِ الْكُتْرِي الْقَلْبِ قَالَ بَرِيدٌ شَيْبَانَ وَالْوَفَا جَعَلَ
بَرِيدًا أَنْتَ بِنِ حَتَّانٍ حَسْرٍ وَأَبْنُ مَشَارٍ مَطْلَقًا لَمْ أَنْشَرًا
بِالنُّونِ سَامِلًا عَمْدُ الْوَاحِدِ وَمَالِكُ ابْنِ الْفَرِيدِ بَقَرِيَّةً بَرِيدُ
وَالثَّوْرِيُّ بِمُحَمَّدٍ بِنِ الْقَلْبِ وَبِنِ الْكُتْرِي بِمُحَمَّدٍ بِنِ الْكُتْرِي
فِي أَتَيْنِ عَمْرٍ بَعِيدٍ وَبَعَا بَعِيدٍ فِي بَرِيدٍ الْمَكْرِي فِي شَيْبَانَ
وَالشَّجَرَاتُ سَوِيَّةٌ بِنِهَا فَالْمَطْلَقُ وَالْمَكْرِي فِي شَيْبَانَ
وَعَمْدُ الْكُتْرِي فَقَطُّ فِي أَتَيْنِ هَمْدَانٌ وَهُوَ مَطْلَقٌ فِي شَيْبَانَ
الْمَطْلَقُ وَالْمَقْرِي
وَهَمْدَانُ الْمَقْرِي الْمَقْرِي مَافَقُهُ وَخَطُّهُ مَقْرِي
لَيْسَ بِنِ عَمْرٍ وَبِنِ عَمْرٍ حَمْدَانُ حَمْدَانُ رَابِعَةً بَعِيدَةً
وَأَصْحَمُ بِنِ حَقِيرٍ وَجَدُّهُ حَمْدَانُ حَمْدَانُ رَابِعَةً بَعِيدَةً
وَهَمْدَانُ بِنِ الْكُتْرِي أَوْ عَمْرٍ وَبِنِ ابْنِ حَتَّانٍ عَمْدَانَا

وَقَرْنَانِ ثَلَاثَةَ كَذَا عَاشُوا وَمَا بَعْدَ مَعْرِفَةِ دَا
 ثَلَاثَ حَوَيْثُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ مَعَ ابْنِ بَرْبُورٍ سَعِيدٍ يَمْرُؤٍ
 مَدَانٍ مَعَ حَمَزٍ وَابْنِ فُكْرٍ كَلَّابٍ وَصَفَ حَكِيمٌ فَاجِلٌ
 دُونَ الْقَبَابِ سِتَّةً وَدَعَا كَذَلِكَ فِي الْمَعْرِفَةِ ذَكَرُوا
 وَقَبِيلَ الثَّوْرِيِّ عَامًا حَذِي مِنْ بَعْدِ سِتِّينَ وَقَرْنٍ عَدَا
 وَبَعْدَ فِي سِتِّينَ كُلِّ سَبْعِينَ وَقَاةً مَالِكٌ دُونَ الْمُنِيبِ
 وَبَابُ الْوَحْيَةِ تَقَى وَالشَّافِعِيُّ بَعْدَ قَرْنَيْنِ عَضَى
 الْأَرْبَعُ شَرْفَقَى مَا مَوَا أَحْمَدُ فِي إِحْدَى وَارْبَعِينَ
 تَمَّ الْبَحَارِيُّ لِكَلَّةِ الْفَطْرَةِ سِتِّ وَخَمْسِينَ بَحْرًا وَرَدَى
 وَمِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَرَبْعٍ مِنْ بَعْدِ قَرْنَيْنِ وَبِشْرٍ زَهَى
 تَمَّ بَعْدَ سَبْعِينَ أَبُو دَاوُدَ تَمَّ التَّرْمِذِيُّ يَحْيَى
 سَنَةَ سِتِّينَ بَعْدَ دَوْنَا رَابِعُ قَرْنٍ لَثَلَاثَ رُبْعًا
 تَمَّ بَعْدَ ثَمَانِيَةِ تَقَى الذَّارِقِيُّ ثَمَّ الْأَكْبَرِيُّ
 خَاسِرٌ قَرْنٍ عَامَرٌ حَمَزَةُ فِي وَبَعْدَ بَارِبِ عَكْدٍ الْعَنِي
 فِي الثَّلَاثِينَ أَبُو بَكْرٍ وَابْنَانِ يَنْهَضُ الْقَوْمُ
 مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ وَبَعْدَ حَمَزَةٍ حَمِيزُهُمْ وَالثَّوْرِيُّ فِي سَنَةِ
 مَعْرِفَةِ الثَّقَلَاءِ وَالضَّعْفَاءِ
 وَأَعْنِ بَعْدَ الْحَرْجِ وَالتَّغْدِيلِ فَإِنَّهُ الْمَرْقَاتُ لِلنَّقِصِلِ
 بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ كَذَا مِنْ غَرَضٍ فَالْجَرَجُ أَيُّ خَطَرٍ

ومع ذا

وَمَعَ دَا فَالْثَّقَلُ وَلَقَدْ أَحْسَنَ يَحْيَى فِي جَوَابِهِ وَسَدَّ
 لِأَنَّهُ يَكُونُ وَاحِدًا لِحَابِ مِنْ كَوْنِ حَصِيٍّ لِمُطْطَلِيٍّ ذَلَمَ
 وَرَبَّارٌ ذَكَرَ لِمَا بَلَاحَ كَالشَّائِي فِي أَحَدٍ مِنْ صَالِحِ
 قَرْنًا كَانَ لِمَنْ مَخْرَجٌ غَطَّى عَلَيْهِ التَّخَطُّحِينَ يَخْرُجُ
 مَعْرِفَةُ مَخْرَجٍ مِنَ الثَّقَاتِ
 وَفِي الثَّقَاتِ مَخْرَجٌ خِلَافُ قَارِوِي فِيهِ أَوَّلُهُ سَقَطَ
 نَحْوُ عَطَا وَابْنِ السَّائِبِ وَكَالْجَرِي سَعِيدٌ وَابْنُ
 إِسْحَاقَ تَمَّ أَبُو عَرُوبَةَ تَمَّ أَرْفَاقُ شَيْءٍ فِي الْإِلَاقَةِ
 كَذَا حَمِيزُ السَّكِيِّ الْكُرُوبِيُّ وَبَعْدَ مَخْرَجٍ وَالثَّقَفِيُّ
 كَذَا ابْنُ هَامٍ بَصْنَعًا إِذِي وَالزَّيَّ فِيهَا رَعَا وَالثَّوْرِيُّ
 وَابْنُ عَيْنِيَّةَ مَعَ السَّعُودِيِّ وَأَخْرَجَ كَوْنَهُ فِي الْحَقِيدِ
 ابْنُ خُرْمَةَ مَعَ الْفَطْرِيفِ مَعَ الْقَطِيبِيِّ أَحْمَدُ الْمَعْرُوفُ
طَبَقَاتُ الرِّوَاةِ
 وَلِلرِّوَاةِ طَبَقَاتٌ تَعْرِفُ بِالْأَسْنِ وَالْأَحَدُ وَكَثْرَتُهُمْ
 يَخْلُطُ فِيهَا وَابْنُ سَعْدٍ فِيهَا وَلَكِنْ كَثْرَتُهُمْ
 أَمْوَالُ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالرِّوَاةِ
 وَنَمَّا إِلَى الْقَبِيلِ يَنْسَبُ مَوْلَى عَاقِبَةٍ وَهَذَا الْأَمَلُ
 أَوْ لَوْلَا لِهَذَا كَالثَّمِينِ مَالِكٌ أَوْ لَوْلَا كَالْجَعْفَرِيِّ

أدب

أي يصفى صدره

بإسقاط الهمزة

وَرَجَاءُ يَنْسِبُ مَوْلَى الْمَوْلَى تَوْسِعُ عِيَالَهُ بِمَا يَسَارُ وَأَصْلًا
أَوْ طَانَ الزَّوَاةَ وَبَلَدًا أَنْفَسَ مَوْلَى لَزْلًا أَطَانَ
وَصَاعَتِ الْإِنْسَانُ فِي الْبُلْدَانِ فَتَسْبَأُ لَهُ لَزْلًا أَطَانَ
وَأَنْ يَكُنْ فِي بَلَدَيْنِ سَكَنًا فَأَبْدَأُ بِالْأَوَّلِيِّ وَبِشَرْحَتَا
وَمَنْ يَكُنْ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ بَلَدَةٍ يَنْسِبُ لَهَا إِلَى النَّاحِيَةِ
وَكَمَلَتْ بَطْنِيَّةُ الْمَيْمُونَةِ فَبَرَزَتْ مِنْ خَدْرِهَا مَعُونَةُ
قَرِيْبَتَا الْحَمُودِ وَالْمَشْكُورِ إِلَيْهِ مِمَّا تَرْجِعُ الْأُمُورُ
وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالنَّوَامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبَاءِ
نَمَتْ الْمَطْطُومَةُ بِالنَّمَاءِ وَالْكَمَالِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى
سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ عَدَدَ ذِكْرِ ذِكْرِ الذَّاكِرُونَ
وَعَقْلُ عَنْ ذِكْرِ الْغَافِلُونَ وَرَضُوا لِلَّهِ
عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ أَجْمَعِينَ وَعَنْ
التَّالِعِينَ لَهُمْ بِأَخَانِ الْيَوْمِ
الَّذِينَ سَجَّانَ رَتَكَ رِثَةِ الْعِزَّةِ
عَامِيَقُونَ وَسَلَامُونَ الْمُرَاقِبِينَ
وَالْمُحَمَّدِيَّةَ رَتَّ الْعَالَمِينَ
أَعْدَاءَ رَتَّ الْعَالَمِينَ

٢٥
١٥